واقع الاتجاهات البحثية في قضايا المخدرات بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية على عينة من المتخصصين

The reality of research trends in drugs issues in the Kingdom of Saudi Arabia: a field study on a sample of specialists

د. سناء محسن العتيبي

أستاذ علم الاجتماع المساعد، قسم الدراسات الاجتماعية، بكلية الآداب جامعة الملك سعود

Sanaa Mohsen AL Otaibi

Assistant Professor --Department of Social Studies -Faculty of Arts- King Saud University

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات البحثية الحديثة في قضايا المخدرات من وجهة نظر عينة من المتخصصين في المجتمع السعودي. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة. وتكونت عينة الدراسة من (125) من المتخصصين في مجال قضايا المخدرات. وأوضحت النتائج فيما يتعلق بالأولويات البحثية الجديرة بالدراسة في مجال المخدرات أن موضوع الوقاية قد حصل على أولوية عالية. أما فيما يتصل بأهم المشكلات المرتبطة بالمخدرات، فقد جاءت المشكلات الأسرية في مقدمتها، يلي ذلك المشكلات الاقتصادية. وأكدت النتائج على أهمية تكاتف جميع مؤسسات المجتمع للوقاية والتوعية بأضرار تعاطي المخدرات.

الكلمات المفتاحية: الاتجاهات البحثية، المخدرات، قضايا المخدرات، المملكة العربية السعودية.

Abstract

This study aimed to identify recent research trends in drugs issues from the point of view of a sample of specialists in Saudi society. The study relied on a sample social survey method. The study sample consisted of (125) specialists in the field of drugs issues. Concerning research priorities worthy of study in the field of drugs, the results indicated that the topic of prevention has been given a high priority. As for the most important drug-related problems, family problems came first, followed by economic problems. The results emphasized the importance of all community institutions joining together to prevent and raise awareness of the harms of drugs abuse.

Keywords: Research trends, drugs, drugs issues, Saudi Arabia.

مقدمة:

إن المطلع على واقع البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، وما يمكن أن يتمخض عنه من تحديد الاتجاهات البحثية الحديثة في القضايا المتعددة، فضلاً عن المخزون الهائل من المسائل البحثية ذات الأهمية القصوى التي يمكن أن يتصدى لها الباحثون، للمشاركة في حل العديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع والإسهام في معالجة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يلاحظ أن العمل على قضية مكافحة المخدرات والإدمان ودراسة آثارها الوخيمة على الفرد والمجتمع ما تزال حقلاً مستقطباً لجهود رصينة وأكثر دقة. وتأتي هذه الدراسة كخطوة فعالة في إرساء الأسلوب العلمي في التخطيط المستقبلي وربط البحث العلمي بالتنمية المجتمعية ومعالجة المشكلات القائمة، مما يعطي البحوث التي تقدم حلولاً لمعالجة القضايا وتحقق احتياجات المجتمع الأولوية التي تستحقها.

وتشتق الاتجاهات البحثية الحديثة من تشخيص الوضع الراهن وحصر القضايا ذات العلاقة من واقع خبرة مجتمعية ورؤية مستقبلية وسياسة وطنية. وتحدد بناءً على تقرير البيئة الداخلية والخارجية طبقًا لتحليل استطلاع آراء المتخصصين في هذه القضايا، والتعرف على الخبرات النوعية والمقارنات المرجعية والتجارب الدولية في ظل السياسات والتوجيهات والأهداف العامة.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة حول الاتجاهات البحثية الحديثة في قضايا المخدرات من وجهة نظر عينة من المتخصصين المعنيين بهذه القضايا.

مشكلة الدراسة:

يمثل البحث العلمي للقضايا الاجتماعية عمل موضوعي يهدف إلى تكوين معرفة واقعية عن هذه القضايا، وثمة اتفاق على أن هدف البحث الاجتماعي المنهجي هو التوصل إلى تحليل منطقي لظاهرة ما في الواقع المجتمعي. ويسعى البحث الاجتماعي من خلال اتجاهاته المختلفة ووسائله وأدواته العلمية إلى أن يقدم الربط والتفسير الذي تجمع

بياناته ومن ثم تبنى نتائجه وتوصياته على أساس علمي ومنهجي دقيق (مضوي، 2017، 317-318).

وينطبق وصف القضايا الاجتماعية على موضوع المخدرات حيث ينال تأثيرها المجتمع كله، أفراداً وجماعات ومؤسسات. ومن ثم تندرج قضايا المخدرات ضمن القضايا التي تشهدها المجتمعات المعاصرة والتي تثير اهتمام علماء الاجتماع بالبحث والتحليل وتأتي كأحد أبرز أولوياتهم البحثية.

وبتسليط الضوء على البحوث العلمية في مجال قضايا المخدرات، نجد تراكم البحوث التي تناولتها ما يفسره تفاقم خطورة الظاهرة، وتأثيرها على فئات المجتمع كافة لاسيما الشباب؛ حيث تشير تقارير الأمم المتحدة ونتائج مسوح تعاطي المخدرات التي تجرَى في العديد من دول العالم إلى وجود تزايد خلال الثلاثين سنة في مستوى انتشار تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بين صغار السن حول العالم. إذ يبدؤون بتعاطيها في سن مبكرة تتراوح ما بين سن 13 وتصل إلى سن 22 من العمر ويشتمل هذا التعاطي على مواد كالكحول، والحشيش، والإمفيتامين، والكوكايين، والهيروين، والمخدرات الأخرى المتنوعة (اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، 2016، 57).

وتتزايد أهمية تناول قضايا المخدرات بالدراسة العلمية بالنظر إلى أنه في ظل التغيرات العالمية المعاصرة، وما صاحبها من انفجار معرفي وثورة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتحول العالم إلى ما يشبه القرية الصغيرة، كان من المفترض أن تسهم هذه التغيرات في الحد من انتشار المخدرات؛ إلا أنه سرعان ما أسهمت في زيادة الطلب عليها، من خلال إسهامها في زيادة إنتاج المخدرات التقليدية (الحشيش والأفيون والقنب) بصورة لم يسبق لها مثيل، كما نجم عن هذه التغيرات تقنيات وآليات ساعدت على انتشارها بل واستحداث أنواع جديدة من المخدرات كالأمفيتامينات والباربيتيورات وحامض اليثارجيد (L.S.D)؛ مما كان لها التأثير الكبير والسلبي على اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد السواء (سعيد، 2011، 396).

ويعتبر تعاطي المخدرات ظاهرة تعاني منها كل المجتمعات، ولكن نسبة انتشارها تختلف في كل مجتمع عن الآخر؛ حيث يعود ذلك إلى مدى فاعلية الجهود المبذولة للتصدي لهذه الظاهرة ومكافحتها، إضافة إلى برامج الوقاية والعلاج والتأهيل والتوعية بأضرارها، وأساليب الردع الاجتماعي والأمني في القبض على المهربين والمروجين والتضييق عليهم.

والمملكة العربية السعودية خلال العقود الثلاثة الأولى من تاريخها كدولة حديثة لم تكن تعرف تقريباً المخدرات، لكن التغير السريع الذي نجم عن زيادة إنتاج النفط وما نتج عنه من تنام في الثروات أدى إلى الإسهام في عمليات التشييد والبناء؛ وسرعان ما استلزم ذلك الاستعانة بخبرات وعمالة أجنبية انخرطت في قلب المجتمع السعودي، بالإضافة إلى زيادة ميزان الواردات والسلع الغذائية وغيرها من الاحتياجات الأخرى، بجانب توافد أعداد ضخمة من ضيوف الرحمن القادمين من شتى الدول، ما هيأ الفرصة باجتماع هذه العوامل وغيرها لتزايد معدلات دخول المخدرات للمملكة بطرق شتى (سعيد، 2011: 396-397).

وتشير دراسة الرويس (2008: 5-6) إلى أنه وبالرغم من الجهود الملموسة التي تبذلها المملكة والتي تسعى جاهدة إلى الحد من انتشار المخدرات بها، من خلال إنشاء الأجهزة الأمنية المختصة، وتدريب الكوادر البشرية الأمنية، وتوقيع الاتفاقات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة سوء استعمال المخدرات؛ إلا أن حجم الظاهرة في تزايد بشكل مضطرد.

ويتبيّن عند المراجعة العلمية وقراءة الإرث التراكمي المتنوع للدراسات التي تناولت المخدرات كقضية اجتماعية أنها تمس واقع الحياة الاجتماعية، وتؤثر في تنميتها أو تكون ساعداً في تدميرها، ومن ثم فإن الجهود العلمية المبذولة لمواجهتها لابد أن تستمر، خاصة وأنها موجهة لقضية متجددة العوامل والظروف، وتستثمر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما ترتبط بعدة محطات للتنشئة الاجتماعية من حيث المؤسسة الأسرية والتعليمية والدينية والإعلامية، كما ينهض الجانب الأمني بدور مهم في

مكافحتها؛ حيث يلاحظ الراصد لهذه الظاهرة وتطورها عبر الزمن، أنها في علاقة طردية مع الواقع الأمني، فكل تطور أمني يصاحبه تطور في الأساليب والطرق الإجرامية لتهريب وترويج المواد المخدرة.

ويستلزم ذلك كله تكثيف الجهود البحثية المتعلقة بدراسة وتحليل أبعاد مشكلة المخدرات، جنباً إلى جنب مع مواصلة الجهود الوقائية والعلاجية الأخرى المنوطة بالعديد من المؤسسات المجتمعية في المملكة العربية السعودية؛ من أجل تحجيم معدلات انتشار المخدرات، وكذلك الوقاية منها وعلاج آثارها؛ ما من شأنه أن يكون عاملاً مساعداً في تحقيق أهداف الخطط التنموية الطموحة في المملكة انطلاقاً من الرؤية الوطنية 2030.

وتأسيساً على ما تقدم، تتمثل مشكلة هذه الدراسة في تناول واقع الاتجاهات البحثية الحديثة في قضايا المخدرات من وجهة نظر عينة من المتخصصين؛ بوصفها خطوة ضرورية لازمة لتحديد أطر المعالجة الملائمة لهذه النوعية من القضايا في المجتمع السعودي.

أهمية الدراسة:

1- ترجع أهمية هذه الدراسة بالنظر للحاجة للوقوف على الاتجاهات البحثية في قضايا المخدرات في المملكة العربية السعودية وذلك من وجهة نظر المتخصصين المعنيين بهذه النوعية من القضايا؛ ما يُمكن من الفهم الموضوعي الدقيق، ويسهم في تحديد نقطة البدء الملائمة للاتجاهات المستقبلية للدراسة والبحث العلمي السوسيولوجي في القضايا المرتبطة بالمخدرات.

2- من شأن هذه الدراسة أن تسهم في زيادة حصيلة البحث العلمي التطبيقي في قضايا مكافحة المخدرات وأبعادها في المجتمع السعودي؛ ما يمثل إضافة علمية وكذلك فائدة تطبيقية عملية فيما يخص هذه القضايا في الوقت الراهن.

3- تستلزم مكافحة مشكلة المخدرات الإحاطة بالصعوبات التي تحيط دراستها وتحد من رصد مسبباتها، وفي هذا الإطار تحاول الدراسة الحالية تحديد المعوقات التي

تواجه الباحثين في جمع البيانات حول المخدرات سواء على المستوى السجلي أو الميداني العملي على أرض الواقع.

4- تحاول الدراسة تقديم بعض المقترحات التي من شأنها الحد من انتشار المخدرات في المجتمع السعودي استناداً لرؤية المتخصصين في هذا الشأن.

أهداف الدراسة:

يتحدد الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على الاتجاهات البحثية الحديثة في قضايا المخدرات من وجهة نظر عينة من المتخصصين في المجتمع السعودي.

وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على الأولويات البحثية الجديرة بالدراسة في مجال المخدرات في الواقع السعودي.
2. التعرف على أهم المشكلات التي تواجهها المملكة العربية السعودية بوجه عام والمرتبطة بالمخدرات.
3. التعرف على أهم المشكلات وثيقة الصلة بقضايا المخدرات على المستوى المحلي (المناطقي).
4. التعرف على أهم الفجوات والعقبات التي تواجه الباحثين عند جمع المعلومات والبيانات (السجلية والميدانية) الخاصة بالبحوث في مجال مكافحة المخدرات.
5. التعرف على أهم الموضوعات ذات الأولوية في مجال مكافحة المخدرات داخل المملكة العربية السعودية.
6. التعرف على المقترحات الجديرة باهتمام الباحثين في مجال مكافحة المخدرات والحد من انتشارها بالمجتمع السعودي.

تساؤلات الدراسة:

انطلاقاً من هدفها المحوري، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما الأولويات البحثية الجديرة بالدراسة في مجال المخدرات في الواقع السعودي؟

2. ما أهم المشكلات التي تواجهها المملكة العربية السعودية بوجه عام والمرتبطة بالمخدرات؟
3. ما أهم المشكلات وثيقة الصلة بقضايا المخدرات على المستوى المحلي (المناطقي)؟
4. ما أهم الفجوات والعقبات التي تواجه الباحثين عند جمع المعلومات والبيانات (السجلية والميدانية) الخاصة بالبحوث في مجال مكافحة المخدرات؟
5. ما أهم الموضوعات ذات الأولوية في مجال مكافحة المخدرات داخل المملكة العربية السعودية؟
6. ما المقترحات الجديرة باهتمام الباحثين في مجال مكافحة المخدرات والحد من انتشارها بالمجتمع السعودي؟

مفاهيم الدراسة:

1- الاتجاهات البحثية.

يعرف الاتجاه عموماً بأنه "الشعور بالتأييد أو المعارضة إزاء موضوع معين كجماعة معينة أو فكرة أو فلسفة أو قضية.." (عيسوي، 1987، 21).

وتكمن أهمية بحث الاتجاهات من الناحية النظرية لفوائده المتنوعة في ميدان علم الاجتماع في الحكم على القضايا والمسائل المرتبطة بالواقع الاجتماعي المعاش، وفي طبيعة الاتجاه وشدته نحو موضوع معين ومعرفة ثباته وكيفية تغييره. أما الفائدة العملية فتكمن في تزويد الباحثين بفكرة متكاملة عن توجه الاتجاهات وفي مجالات استخدامه التطبيقية في بحوث علم الاجتماع (صديق، 2012، 300).

التعريف الإجرائي: يقصد بمفهوم الاتجاهات البحثية في هذه الدراسة "توجه البحوث الاجتماعية في الوقت الراهن في دراسة قضايا المخدرات، فيما يخص الأولويات البحثية التي يتم الاهتمام بها في هذا الصدد، وأبرز الموضوعات التي تستحوذ على البحث الاجتماعي في مجال مكافحة المخدرات داخل المملكة العربية السعودية والصعوبات ذات الصلة بدراستها".

2- المخدرات.

حددت لجنة المخدرات بالأمم المتحدة المواد المخدرة بأنها: " كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على مواد منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أو الصناعية أن تؤدي إلى حالة من الاستعداد أو الإدمان عليها مما يضر بالفرد جسمانياً ونفسياً وبالمجتمع". كذلك فقد عرفت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة الصحة العالمية المخدر بأنه " كل مادة تدخل إلى جسم الكائن الحي، وتعمل على تعطيل واحدة أو كثر من وظائفه". وتعرف المخدرات علمياً بأنها كل مادة كيمائية يؤدي تناولها إلى النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بالآلام (في: الطويسي وآخرون، 2003: 284). بينما تستخدم منظمة الصحة العالمية تعبير المواد النفسية بدلاً من تعبير المخدرات (النشاش، 2012: 40).

أما اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بالمملكة العربية السعودية (2016: 12-13) فقد عرفت المخدرات بأنها: "كل مادة خام أو مستحضر يحتوي على عناصر ومركبات منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة من التعود والإدمان على تعاطيها، مما يضر بالفرد والمجتمع جسمياً ونفسياً واجتماعياً. وتشمل أنواع منها المخدرات غير الشرعية وهي مواد طبيعية ومستحضرة ومصنعة لها مفعول مخدر أو منشط ويسبب تعاطيها مرض الإدمان، وليس لها أي استخدام طبي. ومن أمثلتها الهيروين والكوكايين والحشيش والإمفيتامين وحبوب الهلوسة. وبالتالي فالقانون لا يسمح بتداولها ولا يتناولها ويعاقب على حيازتها. وكذلك المخدرات الشرعية الطبية، وهي عقاقير تستخدم لأغراض طبية ولا تصرف للاستخدام إلا بوصفة مقننة، لكون إساءة استخدامها يسبب الإدمان. وقانونياً يعد استخدمها بدون وصفة طبية إساءة استعمال لمواد تؤدي إلى الإدمان على تعاطيها وتضر بالصحة وتتم المعاقبة عليه. يضاف إلى ذلك المستنشقات، ويقصد بها المواد الطيارة ذات التأثير العقلي التي توجد عناصرها الفعالة في كثير من المنتجات المنزلية مثل منظفات الفرن والبنزين والدهانات الرشية وغير ها من المواد النفاثة، وهي تتسبب في حدوث تغييرات عقلية حين استنشاقها".

التعريف الإجرائي: يشير مفهوم المخدرات في هذه الدراسة إلى "أي مادة يلجأ الفرد إلى تعاطيها بدون أن تكون هناك ضرورة طبية لذلك وتحظرها الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية بوصفها مواد غير مشروع استعمالها أو تداولها أو الاتجار فيها؛ لما تسببه من آثار سلبية مدمرة على الفرد والمجتمع".

3- قضايا المخدرات.

القضايا اصطلاحاً هي "الأمر الذي اتضحت معالمه وبرزت متغيراته؛ فهو يحتاج إلى الفصل فيه والحكم عليه" (الحمدية، 2017، 3).

وينظر للقضايا في الإطار الاجتماعي بوصفها إحدى الشروط التي يصوغها أو يعبر عنها كيان مؤثر يهدد قيم المجتمع ويؤثر على أغلبية أعضاءه (Farah, 2016).

ومن ثم يقع في نطاق القضايا الاجتماعية كل تلك القضايا المؤثرة على بنية وتفاعلات النسق الاجتماعي بأسره، ومن ذلك بالتأكيد قضايا المخدرات التي تشكل خطورة بالغة على الفرد والمجتمع.

التعريف الإجرائي: يقصد بمفهوم قضايا المخدرات في هذه الدراسة "كل ما يتصل بمشكلة المخدرات في نطاق المجتمع السعودي، سواء فيما يتعلق بتصنيف المواد المخدرة وتطور أشكالها، أو ما يرتبط بالعوامل المؤدية إلى تعاطيها أو إدمانها، وكذلك الآثار المترتبة على ذلك، والحلول العملية المقترحة للوقاية منها أو علاج الأفراد المتعاطين أو المدمنين لها".

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: النظريات المفسرة للدراسة.

1- النظرية الوظيفية:

حاولت النظرية الوظيفية تفسير القضايا الاجتماعية من خلال ما يمكن أن تقدمه من أفكار حول كيفية عمل المجتمعات، والنظر إلى المجتمع باعتباره نسق في حالة توازن، وهذا النسق هو بناء منظم وثابت مكون من عدد من الأجزاء المترابطة، ولكل جزء من هذه الأجزاء وظيفة يؤديها للحفاظ على بقاء النسق وتوازنه، خاصة مع الجهود التي

بذلت ولا تزال تبذل في إعادة بناء الوظيفية على المستويين النظري والإمبريقي (طويل، 2016، 218).

وترتكز النظرية الوظيفية في تحليلها للمجتمع إلى اعتباره نسق من الأفعال المحددة المنظمة، ويتألف هذا النسق من مجموعة من المتغيرات المترابطة بنائياً والمتساندة وظيفياً. ويؤكد التصور الوظيفي على أن حدوث اختلالات وظيفية معينة في بعض الأبنية الاجتماعية؛ من شأنه أن يصيب البناء بالضعف؛ ما يؤدي بدوره إلى عدم قدرة المؤسسات المختلفة وكذلك الأفراد والجماعات الاجتماعية على ممارسة دورها الوظيفي المتعارف عليه (الفالح، 2012، 42-45).

وتفيد هذه الدراسة من النظرية الوظيفية في تفهمها للاتجاهات البحثية لقضايا المخدرات؛ في ضوء النظر إلى المخدرات كمهدد يؤدي إلى خلل بالبناء الاجتماعي للمجتمع السعودي إذا ما تفاقمت معدلاتها وتزايدت تأثيراتها السلبية؛ ومن ثم يجدر التنبه لمعالجتها والتصدي لها على المستوي الميداني من خلال الإجراءات الوقائية والعلاجية والتأهيلية، جنباً إلى جنب مع المستوى البحثي العلمي. وتشكل الجهود على كلا المستويين محاولة للسيطرة على تفاقم مشكلة المخدرات، ومن ثم ضمان استقرار النسق وهو كيان المجتمع السعودي وانطلاقه نحو تحقيق أهدافه التنموية المنشودة.

2- نظرية الضبط الذاتي لهيرشي وجوتفريدسون.

تهدف نظريات الضبط الاجتماعي إلى محاولة تفسير وتحديد العوامل التي تحمي الأفراد من الوقوع في السلوك المنحرف والإجرامي (الفالح، 2010، 209). وتنطوي نظريات الضبط الاجتماعي على مجموعة من النظريات التي تتناول ضبط السلوك الإنساني في ضوء عدد من المتغيرات الاجتماعية والنفسية مثل بناء الأسرة والتنشئة الاجتماعية والتعليم وجماعات الأصدقاء (ويليمز وميكتشين، 1996، 240-241).

وتعد نظرية الضبط الذاتي أحد فروع نظريات الضبط الاجتماعي، والتي قدمها (هيرشي وجوتفريدسون) وتؤكد أن احتمالية ارتكاب الأفراد للسلوك الإجرامي يحدث

بسبب وجود الفرصة مع توافر الشخصية التي تتسم بالضبط الذاتي المنخفض (البداينة و المهيزع، 2005، 144).

ويستدل من نظرية (هيرشي وجوتفريدسون) على أن قدرة الفرد على الضبط الذاتي التي تبلورت من خلال تنشئته السوية تجعله ممتثلاً لمعايير وقيم المجتمع وضوابطه الشرعية والقانونية ومن ثم كبح السلوك المخالف لديه، وعلى الخلاف من ذلك فإن غياب التنشئة السوية يضعف قدرة الضبط الذاتي عند الفرد ويصبح معه سهل التورط في ارتكاب السلوك غير السوي. ومن ثم فإن أي فعل يهدف إلى الرفع من الضبط الذاتي سوف يعمل على خفض السلوكيات الاجتماعية غير المرغوبة كتعاطي المخدرات أو إدمانها أو ترويجها (الفالح، 2010، 239).

وتفيد الدراسة الحالية من نظرية الضبط الذاتي ضمن نظريات الضبط الاجتماعي، من منطلق أن معالجة قضايا المخدرات يستلزم الرفع من مستوى الوعي الذاتي لدى أفراد المجتمع بخطورة المخدرات. لكن على مستوى آخر فإن ممارسة المتخصصين لدورهم في التوصل من خلال البحث العلمي والدراسات الكمية والنوعية حول قضايا المخدرات إلى وسائل الارتقاء بهذا الوعي يبقى مطلباً أساسياً وضرورة يفرضها الواقع المعاصر.

ثانياً: الدراسات السابقة.

هدفت دراسة العتيبي (2002) إلى التعرف على الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية التي تميز الشباب المتعاطين للمخدرات عن الشباب الأسوياء، والأكثر تأثيراً في الشباب المتعاطين للمخدرات، والتعرف على درجة الضبط الأسري لكل من الشباب المتعاطين للمخدرات والشباب الأسوياء. وكشفت نتائج الدراسة عن انخفاض المستوى التعليمي لأغلبية الشباب المتعاطين للمخدرات مقارنة بالمستوى التعليمي لجميع الشباب الأسوياء. وبعض الشباب المتعاطي للمخدرات منقطعين عن الدراسة، بينما جميع الشباب الأسوياء طلاب. كما تبين تدني المستوى التعليمي لآباء أغلب الشباب المتعاطي للمخدرات أكثر بالمقارنة بالمستوى التعليمي لآباء أغلب الشباب الأسوياء. وأظهرت النتائج استقرار

حياة والدي الشباب المتعاطي للمخدرات على نحو أقل نسبياً مقارنة باستقرار حياة والدي الشباب الأسوياء. فضلاً عن استخدام أسر الشباب المتعاطي للمخدرات للأساليب العقابية كالضرب والتوبيخ والحرمان في المنزل أكثر من استخدام أسر الشباب الأسوياء لهذه الأساليب. وكانت أكثر الخصائص الشخصية تأثيراً في الشباب المتعاطي للمخدرات هي (المستوى التعليمي، وأكثر الخصائص الاجتماعية تأثيراً فيهم هي زواج الوالد بأكثر من واحدة، وأكثر الخصائص الاقتصادية تأثيراً فيهم هي المهنة. وأخيراً تبين أن مستوى الضبط الأسري لدى الشباب المتعاطي للمخدرات أقل مقارنة بمستوى الضبط الأسري لدى الشباب الأسوياء.

بينما سعت دراسة البداينة و المهيزع (2005) إلى فحص فرضية النظرية العامة للجريمة في المملكة العربية السعودية. وطبقت الدراسة على عينة عددها (490) مفردة من طلاب جامعة الملك سعود. وقد أظهرت نتائج الدراسة دعماً للفرضية الرئيسة للنظرية المتعلقة بوجود علاقة بين ضبط الذات المنخفض والجريمة بأشكالها المختلفة بما فيها الجرائم المرتبطة بالمخدرات.

وتناولت دراسة Hanlon (2005) أطفال الأمهات المدمنات السجينات بقصد استعراض خدمات التدخل الوقائي ومدلولاتها بالنسبة للأطفال والشباب. وقد أجريت الدراسة على عينة من المراهقين الأمريكيين المولودين لأمهات من المدمنات المقيمات بمركز علاج الإدمان. ولم تظهر نتائج الدراسة في حالة غالبية الأبناء أنهم كانوا منحرفين أو لديهم سوء توافق، وتبين أن الغالبية العظمي منهم قد نجحوا في تجنب الإدمان أو التعاطي، بالرغم من ذلك فقد أظهرت النتائج وجود مؤشر عام لدى الأبناء يدل على سلوك غير سوي أعيد إلى تأثير سلوك أقرانهم المنحرفين.

أما دراسة Friedman, et al (2005) فقد هدفت للتعرف على الفروق بين الجنسين في الجريمة وعلاقتها باضطرابات الإدمان على المخدرات. وقد تكونت عينة الدراسة من (55) امرأة و(77) رجلاً، وتم عقد مقابلات معهم. وأظهرت النتائج أن نحو 3% من الإناث و79% من الذكور أكدوا أنهم قد اتهموا بجرائم مختلفة، وأن نصف هذه النسبة قد تم

سجنهم. كما أشارت النتائج إلى أن الرجال المدمنين يتجهون إلى ارتكاب الجرائم أكثر من الإناث، وهو ما يتعارض مع تاريخ الجريمة لدى الإناث والذي يكشف عن قيامهن بارتكاب عدد أكبر من جرائم الذكور.

وعنيت دراسة الصالح وآخرون (2006) بالتعرف على بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية التي ربما كانت سبباً في تعاطي المخدرات. وبلغ حجم عينة الدراسة (416) فرداً من المتعاطين والمتعاطيات، و(214) فرداً غير متعاطين من الذكور بهدف المقارنة. ودلت نتائج اختبار فروض الدراسة على تحقق الفروض التالية على التوالي: "فترة المراهقة هي الفترة العمرية التي تزيد بها نسب بدء تعاطي المخدرات"، "يعتبر عاملا الأصدقاء، وعدم استغلال وقت الفراغ، من العوامل الأساسية المؤدية إلى الاستمرار في تعاطي المخدرات"، "تختلف نسبة المدخنين بين المتعاطين للمخدرات وغير المتعاطين"، "تختلف نسب مرات الرسوب الدراسي بين المتعاطين للمخدرات وغير المتعاطين"، "يعاني المتعاطون من الظروف النفسية السيئة أكثر من معاناة غير المتعاطين"، "تختلف نسب الظروف الأسرية السيئة لدى المتعاطين عن نظائرها لدى غير المتعاطين"، "تختلف المعتقدات الشائعة عن تعاطي المخدرات لدى المتعاطين عن نظائرها لدى غير المتعاطين". بينما أشارت النتائج إلى عدم تحقق الفرض الذي مفاده: "لا تختلف العوامل المؤدية إلى بداية تعاطي المخدرات بين الذكور والإناث".

وكشفت نتائج دراسة جلود. (2007) حول انتشار المخدرات في المملكة العربية السعودية ومخاطرها على مستقبل الأجيال الناشئة، عن أن المشكلة آخذة بالتفاقم، خاصة وأن تعاطي المخدرات بدأ ينتشر بشكل ملحوظ بين المراهقات والنساء السعوديات. مع ملاحظة الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة من أجل مواجهة ذلك.

وهدفت دراسة النفيسة (2008) إلى التعرف على اتجاهات الشباب السلبية نحو تعاطي المخدرات، وما الذي يشكل هذه الاتجاهات؟ وهل المدخنين لهم اتجاهات إيجابية نحو المخدرات أم لا؟ وما هي برامج التوعية بأضرار المخدرات التي تنفذ داخل المدارس وما نوعها؟ وهل تحقق أهدافها؟ وتضمنت عينة الدراسة كافة طلاب مرحلة الثالث متوسط

والمرحلة الثانوية (الصف الأول والثاني والثالث ثانوي بشعبتيه) في محافظة المجمعة التي تعتبر منطقة شبه حضرية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشباب يعرفون المخدرات المشتهرة فقط والتي غالباً ما يتم التركيز عليها في وسائل الإعلام سواء في البرامج الوقائية أو عند سرد القصص التي توضح مصير المتعاطين أو حتى من خلال الأفلام التي تتطرق للمخدرات، لكنهم لا يعرفون جميع أنواع المخدرات والتي قد لا تقل خطراً عن مثيلاتها. كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة التدخين والاتجاه نحو تعاطي المخدرات، أي أنه كلما كان الشخص مدخناً كلما كان أقرب للوقوع في تعاطي المخدرات. واتضح كذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معرفة صديق أو قريب يتعاطى المخدرات وبين الاتجاه الإيجابي نحو تعاطي المخدرات، مما يدل على أنه كلما كان الشخص يعرف قريباً أو صديقاً يتعاطى المخدرات كلما كان أقرب للوقوع في تعاطي المخدرات. أيضاً فقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معرفة كيفية الحصول على المخدرات وبين وجود الاتجاه الإيجابي نحو تعاطيها، مما يدل على أنه كلما كان الشخص يعرف كيفية الحصول على المخدرات وخاصة إذا كان صديقاً أو زميلاً كلما كان أقرب للوقوع في تعاطي المخدرات.

أما دراسة Fabrizio (2008) فسعت إلى تقييم فعالية أداء المدارس في منع أو الحد من تعاطي المخدرات غير المشروعة باستخدام أساليب تقييمية انحصرت في ثلاثة اتجاهات هي: المهارات والأنشطة التي تقوم بها المدارس، ودور المناهج الدراسية، ووسائل المعرفة التي تركز عليها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن البرامج التي تقدم معلومات ومعارف عن المخدرات أفضل بكثير من البرامج التي تقدم تدخلات عاطفية لتحسين فعالية الذات، ومن ثم أوصت الدراسة بضرورة تضمين المناهج وحدات معرفية عن المخدرات وأنواعها المختلفة وتأثيراتها وأضرارها على جسم الإنسان، وتنفيذ برامج متخصصة تكون ضمن الأنشطة المدرسية مثل برنامج تحسين عملية صنع القرار وغيرها من البرامج التي تسهم في الحد من مشكلة المخدرات.

واهتمت دراسة الرويس (2008) بالتعرف على العلاقة بين الضبط الذاتي وتعاطي المخدرات في مدينة الرياض، وقد أجريت هذه الدراسة على فئتين: الأولى، من الأشخاص المتعاطين للمخدرات في إصلاحية الحائر بمدينة الرياض وقوامها (٢٠٥) متعاط للمخدرات. والثانية، من الأشخاص غير المتعاطين للمخدرات ويمثلهم طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وطلاب جامعة الملك سعود بالرياض وقوامها (315) طالب. وقد خلصت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الخصائص الاجتماعية بين فئة المتعاطين للمخدرات وفئة غير المتعاطين للمخدرات. وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الإشراف الأسري بين فئة المتعاطين للمخدرات وفئة غير المتعاطين للمخدرات لصالح غير المتعاطين للمخدرات. ووجود فروق في الضبط الذاتي ذات دلالة إحصائية بين العينتين لصالح غير المتعاطين للمخدرات. كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التدين بين فئة المتعاطين للمخدرات وفئة غير المتعاطين للمخدرات لصالح غير المتعاطين للمخدرات.

وهدفت دراسة Kelly (2009) إلى معرفة الاختلافات الجندرية بين الأفراد المدمنين على الأفيون الخاضعين للعلاج وغير الخاضعين للعلاج من خلال التطبيق على عينة بلغت (355) من الخاضعين وغير الخاضعين للعلاج بولاية ميرلاند الأمريكية. وتوصلت النتائج إلى أن النساء اللواتي لم يخضعن للمعالجة يستخدمن الهيروين والكوكايين أكثر، كما ينفقن أكثر على المخدرات، أيضاً فقد حصلن على المزيد من الدخل غير المشروع. ومن ثم فقد أكدت الدراسة على ضرورة وجود خدمات متخصصة لكل جنس للعناية بالمدمنين على المخدرات.

في حين هدفت دراسة الفالح (2010) إلى تحديد الاتجاه العام لجرائم المخدرات في المجتمع السعودي والتنبؤ بطبيعة تطورها مستقبلاً والتوصل إلى رؤية نظرية تستطيع تفسير جرائم المخدرات بجميع أنواعها الإجرامية: الاستعمال، والترويج، والتهريب. ولقد كشفت نتائج هذه الدراسة عبر أطرها الإحصائية والنظرية عن مجموعة من النتائج من أهمها: أن الاتجاه العام لجرائم المخدرات (الاستعمال والترويج) تزايدي. وأن هناك توقع

لتزايد عدد الجرائم المتعلقة بالمخدرات في المستقبل، حيث توقعت الدراسة أن تزيد جرائم استعمال المخدرات كل سنة بنسبة 9% تقريباً، بينما توقعت زيادة نسبة جرائم ترويج المخدرات بواقع 6% هي الأخرى.

بينما سعت دراسة سعيد (2011) إلى التعرف على بعض ملامح ثقافة تعاطي المخدرات في المجتمع السعودي من حيث مدى انتشارها وأكثرها تعاطياً والأسباب التي تدفع إلى تعاطيها، ودور الثقافة الدينية والمجتمعية والترويحية والصحية والتعليمية في صياغة هذه الملامح الثقافية. وطبقت الدراسة على عينة بلغت (103) طالب من طلاب التعليم الثانوي في مدينة الزلفي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن 7.8% جربوا تعاطي المخدرات، ويشكل مخدر الحشيش أكثر أنواع المخدرات انتشاراً بين الطلاب بنسبة 4.8%، ثم يليه الكبتاجون بنسبة 2.9%. ومن أهم الأسباب التي دفعت الطلاب إلى تعاطي المخدرات غياب سلطة الأب، وتأثير الأصدقاء. واتضح انخفاض مستوى تقديرات الطلاب بوجه عام في المجالات الخمس (الديني، الصحي، الاجتماعي، الترويحي، التعليمي) التي حددتها الدراسة لقياس ملامح ثقافة تعاطي المخدرات.

في حين تناولت دراسة اللزام (2012) بجريمة تعاطي المخدرات وعلاقتها بالبطالة بالتطبيق على (170) مفردة من متعاطي المخدرات النزلاء بمستشفى الأمل بالرياض. وكشفت نتائج الدراسة عن أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن أهم العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات تتمثل في: مخالطة رفقاء السوء، وتصديق الحديث عن المخدرات بأنها سبب للسعادة والشعور بالراحة النفسية، والفضول وحب الاستطلاع والتجربة، وارتياد الأماكن المشبوهة أثناء السفر للخارج، وعدم وجود توعية إعلامية كافية بأضرار المخدرات. وتبين أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن أهم آثار البطالة في جريمة تعاطي المخدرات تتمثل في: الحاجة المادية التي تدفع الشخص للاستثمار في ترويج المخدرات مما يؤدي إلى التعاطي، وانتشار المحسوبية والواسطة في التوظيف مما أدى للحقد على المجتمع والاتجاه للتعاطي، وأن عدم الالتحاق بعمل أتاح

المزيد من الوقت لمرافقة أصدقاء السوء، بجانب الاتجاه للتعاطي هروباً من الواقع الاقتصادي المؤلم نتيجة البطالة. واتضح كذلك من نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على أن أهم سبل مواجهة جريمة تعاطي المخدرات من منظور مواجهة البطالة تتمثل في: زيادة نسبة السعودة في القطاع الخاص، وتشجيع المتعافين من التعاطي بإلحاقهم بعمل مناسب، وإلحاق العاطلين بالنوادي الرياضية لاستغلال وقت الفراغ، وتوجيه العاطلين للتنسيق مع منظمات المجتمع المدني كالجمعية الخيرية للحصول على عمل، وتكثيف الحملات الإعلامية التي تحث العاطلين على مواصلة البحث عن عمل وعدم الاستسلام لليأس.

وتناولت دراسة جليغم (2014) المشكلات الاجتماعية لأسر النزلاء بقضايا المخدرات والبالغ عددهم (832) أسرة في مدينة الرياض. أما عينة الدراسة الفعلية فقد بلغ عددها (301) مفردة. وأظهرت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أنماط المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر النزلاء بقضايا المخدرات. وبينت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة موافقون على أنماط الحلول المناسبة لمعالجة المشكلات الاجتماعية التي تواجه أسر النزلاء بقضايا المخدرات. وتبين كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أسر النزلاء باختلاف متغيرات: العمر، والمؤهل العلمي، وعدد أفراد الأسرة، ونوع السكن، والمهنة، والمعيل الرئيسي للأسرة.

بينما سعت دراسة الرشيدي (2014) إلى التعرف على العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم المخدرات لدى المرأة والجرائم المترتبة عليها. وتكون مجتمع الدراسة من النزيلات المرتكبات لجريمة المخدرات (إتجاراً أو تعاطياً) والمودعات في سجن الملز للنساء في الرياض، وبلغ حجم العينة (102) مفردة. وكشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول دور التصدع المادي لأسرتي المنشأ والزواج في ارتكاب المرأة لجرائم المخدرات، ودور الأصدقاء والصديقات في ارتكاب المرأة لجرائم المخدرات باختلاف متغير المهنة. كما أوضحت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول (دور أسرة المنشأ،

والوالدين والإخوة، ودور الزوج والأبناء، ودور التصدع المادي لأسرتي المنشأ والزواج، ودور الأصدقاء والصديقات) في ارتكاب المرأة لجرائم المخدرات باختلاف نوع الجريمة.

وسعت دراسة المطيري (2015) للتعرف على أبعاد الوعي الوقائي من مخاطر تعاطي المخدرات. وتمثلت عينة الدراسة في (465 طالبة) من طالبات السنة التحضيرية في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بمدينة الرياض. وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك موافقة من أفراد عينة الدراسة على العوامل التي تسهم في وقوع الطالبات الجامعيات في براثن تعاطي المخدرات، حيث تأتي العوامل المرتبطة بالأسرة بالمرتبة الأولى، يليها العوامل المرتبطة بالفرد، وتأتي العوامل المرتبطة بالمجتمع بالمرتبة الثالثة، وفي الأخير تأتي العوامل المتعلقة بالدراسة كأقل العوامل التي تسهم في وقوع الطالبات الجامعيات في تعاطي المخدرات. وتبين أن ما يقارب من نصف أفراد عينة الدراسة 41.9% لديهن معلومات كافية إلى حد ما عن مخاطر المخدرات، كما أن هناك 31.2% ليس لديهن معلومات كافية عن المخدرات، وهناك 26.9% لديهن معلومات كافية عن مخاطر المخدرات. وكشفت نتائج الدراسة كذلك أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو الدرجة الكلية للعوامل التي تسهم في وقوع الطالبات الجامعيات في تعاطي المخدرات باختلاف متغير تخصص الثانوية العامة، وذلك لصالح الطالبات ممن تخصصهن في الثانوية العامة أدبي. أيضاً تبين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو الدرجة الكلية للعوامل التي تسهم في وقوع الطالبات الجامعيات في تعاطي المخدرات باختلاف متغير الحالة التعليمية للأب، وذلك لصالح الطالبات ممن تعليم آبائهن متوسط.

واهتمت دراسة المالكي (2015) بمعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمدمنين والمطبق عليهم عقوبة تكرار تعاطي المخدرات. وطبقت الدراسة بطريقة المسح الشامل في مستشفيات الأمل في كل من الرياض وجدة والدمام. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل والخصائص الاجتماعية التي تدفع إلى تعاطي المخدرات هو قلة مستوى الضبط الاجتماعي الأسري، وكذلك تأثر الفرد بسلوك أصدقائه الذين يشبع لديهم

استخدامهم للمخدرات وتهريبهم لها، وهو أيضاً نفس السبب في معاودة تعاطيهم لها. وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن أكثر العوامل الاقتصادية التي قد تدفع لتعاطي المخدرات هو وجود دخل مالي كبير. وتبين أن أغلب مرضى الأقسام العادية يرون أن البرامج التأهيلية المقدمة لهم هي برامج ناجحة جداً بينما يراها مرضى الأقسام الأمنية غير ناجحة أبداً والسبب في ذلك هو قصر مدة تلك البرامج التأهيلية.

بينما سعت دراسة العتيبي (2015) إلى التعرف على واقع برامج الرعاية اللاحقة التي تنفذها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالحرس الوطني، واستطلاع مدى الاستفادة من هذه البرامج، وقدرتها على تحقيق أهدافها، والتعرف على المعوقات أمام نجاحها من وجهة نظر القائمين على تنفيذ هذه البرامج في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالحرس الوطني، وكذلك من وجهة نظر المستفيدين من هذه البرامج. وتكونت عينة الدراسة من جميع العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالحرس الوطني بمدينة الرياض وعددهم (29) موظفاً إضافة لعينة عشوائية من المستفيدين من برامج الرعاية اللاحقة وعددهم (221). وأظهرت نتائج الدراسة أن الاستفادة من برامج الرعاية اللاحقة بالحرس الوطني كانت درجتها عالية من وجهة نظر العاملين، كما حصلت معوقات برامج الرعاية اللاحقة على درجة متوسطة، وكانت الاستفادة من برامج الرعاية اللاحقة التي تنفذها إدارة مكافحة المخدرات بالحرس الوطني على درجة عالية من وجهة نظر المستفيدين، بينما حصلت معوقات برامج الرعاية اللاحقة على درجة متوسطة.

وتناولت دراسة رشيد (2021) الاتجاهات الحديثة للتصدي لظاهرة المخدرات من منظور قانوني، وتوصلت إلى أنه لا يوجد تعريف موحد ودقيق للمادة المخدرة سواء في المواثيق الدولية أم في القوانين الوطنية وأن الاعتماد على المواد المذكورة في هذه المواثيق والقوانين يترك سلطة التقدير للقاضي ولاجتهاده لتحديد ما يمكن تعريفه بالمادة المخدرة بناء على آراء الخبراء في هذا المجال. كما أن تحديد المواد المخدرة بالنسبة لغالبية التشريعات الوضعية يؤدي إلى تقييد القاضي بالحكم بموجب ما هو محدد في التشريعات، أما المواد الأخرى فإنها تعتبر خارج دائرة التجريم وبالتالي يجب عليه الامتناع عن

الحكم. فعلى الرغم من انتشار ظاهرة المخدرات الرقمية وسهولة انتشارها في المجتمع في عصرنا هذا إلا أن القوانين في العديد من دول العالم لم تتضمن نصوصاً وأحكاما للحد من تفشي هذه الظاهرة؛ الأمر الذي يستوجب أن تتضمنه القوانين وتنظمه خدمة لمصالح أفراد المجتمع.

تعقيب على الدراسات السابقة:

تعكس الدراسات السابقة حجم الاهتمام بقضايا المخدرات، فضلاً عن تنوع أبعاد المعالجة البحثية لها؛ ما بين تناول الظاهرة نفسها ومدى انتشارها، أو العوامل المرتبطة بتزايدها، أو التطرق لخصائص متعاطي المخدرات أو مدمنيها، بجانب تناول بعض الدراسات للآثار المترتبة عليها.

ومع اتفاق هذه الدراسة في التركيز على موضوع مشترك هو المخدرات، لكن جانب الاختلاف الرئيس يتمثل في هدف الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة؛ حيث تسعى إلى التعرف على الاتجاهات البحثية الحديثة في قضايا المخدرات بالتطبيق على عينة من المتخصصين في المجتمع السعودي.

ومع هذا فقد أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تفهم أبعاد مشكلتها البحثية وكذلك في صياغة إطارها النظري والمنهجي.

ثالثاً: جهود المملكة العربية السعودية في معالجة قضايا المخدرات.

تبذل المملكة العربية السعودية جهوداً واضحة لمواجهة خطر المخدرات؛ حيث وضعت نظاماً لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/39 وتاريخ 1426/7/8هـ، ويتبين منه أن قضايا المخدرات المصنفة كجرائم تشتمل على عدة أصناف تتضمن الاستعمال والترويج والتهريب، وذلك على النحو التالي:

1- تعاطي المخدرات: وتشير إلى "تناول المواد المخدرة المنصوص على منعها والمعاقب على تعاطيها في النظام".

2- ترويج المخدرات: وتشمل "توزيع المخدرات بغرض الاتجار بها والكسب المادي غير المشروع منها والمنصوص على منعها والمعاقب على ترويجها في النظام".

3- تهريب المخدرات: وتتضمن "نقل وإدخال المواد المخدرة إلى المملكة لقاء مردود مادي أو معنوي والمنصوص على منعها والمعاقب على تهريبها في النظام". (الفالح، 2010: 208-209) (نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، 1426هـ).

وينطلق اهتمام المملكة العربية السعودية بمكافحة المخدرات من استراتيجية شاملة تقوم على موقف عقائدي مستمد من تحريم المخدرات بكافة صورها حفظاً لكيان الإنسان في ضروراته الخمس وهي: الدين والعقل والمال والنفس والعرض (سعيد، 2011: 427).

ولقد أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً في التصدي لمشكلة المخدرات من خلال جهودها على مستوى الاتفاقيات والمؤتمرات التي تعالجها. فخلال النصف الأول من القرن العشرين دخلت السعودية ضمن اتفاقية تحديد الاتجار بالمواد المخدرة في جنيف في عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 1931، وكانت الاتفاقية مكونة من (34) مادة والتي كانت مكملة لاتفاقيات لاهاي المعقودة عام 1912. كما شهد عام 1988 توقيع المملكة على اتفاقية الأمم لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وفي نفس العام وقعت المملكة على الاتفاقية العربية في هذا الشأن، كما وقعت المملكة في تواريخ مختلفة على العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتصدي لخطر المخدرات (جلود، 2007).

ومن ناحية أخرى تستهدف برامج الوقاية من تعاطي المخدرات في المملكة بشكل أساسي ومحوري، رفع معدلات الوعي المعرفي وبناء الاتجاهات والقيم وإكساب المهارات التي تسهم في خفض معدلات الإقبال على تعاطي المخدرات، وخاصة لدى الصغار والشباب، ولدى المعنيين بتربيتهم وتعليمهم وتثقيفهم (اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، 2016: 24).

الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التي حاولت جمع معلومات دقيقة حول مشكلتها المتمثلة في معرفة الاتجاهات البحثية الحديثة في قضايا المخدرات من وجهة نظر عينة من المتخصصين في المجتمع السعودي.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، والذي يعد كما تشير الخطيب (2016) أحد مناهج البحث الرئيسة التي تستخدم في البحوث الوصفية بقصد الإلمام بالظواهر الاجتماعية من خلال جمع بيانات مقننة عنها.

مجتمع الدراسة:

تضمّن مجتمع البحث لهذا الدراسة المختصين في قضايا المخدرات، سواء في مجال المكافحة أو الوقاية أو العلاج والتأهيل، وكذلك الباحثين في دراسة هذه المشكلة من حيث أبعادها الاجتماعية والقانونية والنفسية والصحية والأمنية وغيرها من الأبعاد المتنوعة، في بيئة المملكة العربية السعودية.

عينة الدراسة وطريقة اختيارها:

تكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية من المتخصصين بلغت (125) من التخصصات كافة. علماً أنه قد تم توزيع الاستبيان واختيار العينة عن طريق الأمانة العامة للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بالمملكة العربية السعودية مع تقديم الشكر لهم.

أدوات جمع البيانات:

أفادت الدراسة في جمع البيانات من أداة الاستبيان؛ حيث يعد الاستبيان أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين (عبيدات وآخرون، 2011: 104). وفي ضوء ذلك تم تصميم الاستبانة بحيث اشتملت على مجموعة من المحاور التي تغطي تساؤلات الدراسة وتجيب عليها فيما يتعلق بالكشف عن الاتجاهات البحثية المتعلقة بقضايا المخدرات.

مجالات الدراسة:

- **المجال المكاني: المملكة العربية السعودية.**
- **المجال البشري: عينة عشوائية من المتخصصين بلغت (125) متخصص في قضايا المخدرات.**
- **المجال الزماني: استغرق جمع بيانات الدراسة الفترة من 1/ 8/ 2021م إلى 2021/10/31 م.**

الأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجة بيانات الدراسة:

تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، فبعد جمع البيانات إلكترونيًا تم تفريغها بعد ترقيمها وترميزها ومن ثم تم معالجة البيانات باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة واستخراج نتائج النهائية، وتمثلت الأساليب المستخدمة في كل من: التكرارات والنسب المئوية لوصف العينة وإجابة التساؤلات، وتحديد أعلى وأقل قيمة في الجداول التي تستدعي ذلك، بجانب المتوسط والانحراف المعياري.

عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالبيانات الأولية:

1) مجال العمل.

جدول رقم (1) توزيع مفردات العينة حسب مجال العمل

م	مجال العمل	ك	%
.1	الأكاديمي	26	20.8
.2	النفسي	22	17.6
.3	العسكري	16	12.8
.4	التعليمي التربوي	16	12.8
.5	الاجتماعي	10	8
.6	الطبي	14	11.2
.7	الإداري	14	11.2
.8	القانوني	3	2.4
.9	الإعلامي	4	3.2
المجموع		125	100

يتضح من الجدول رقم (1) توزيع مفردات العينة حسب مجال العمل. ونلاحظ أن العاملين في المجال الأكاديمي وتحديداً في التعليم الجامعي، هم في صدارة الترتيب وذلك بنسبة 20.6%. وقد تنوعت تخصصاتهم، فمنها الاجتماعي والنفسي والإعلامي والقانوني ولآراء هذه الفئة أهمية عالية نظرًا لطبيعية الدراسة، وتركيزها على الأولويات البحثية. ومن المعلوم اهتمام العاملين في مجال التعليم الجامعي بالبحث العلمي ومتابعة

المستجدات البحثية في قضايا المخدرات ومخاطر الإدمان النفسية والجسدية. وبلغت نسبة العاملين في المجال النفسي من أطباء وأخصائيين ومرشدين نفسيين 17.4%، حيث تبرز أهمية الرعاية والعناية النفسية للمتعاطين بوصفها من البرامج العلاجية والتأهيلية المستخدمة معهم في رحلتهم العلاجية. واستجاب 12.8% ممن يعملون في المجال التعليمي التربوي وفي المجال العسكري، ففي المجال التعليمي التربوي تبرز أهمية آرائهم من واقع معايشتهم القضايا التي تمس الطلاب والطالبات ممن يتعاطون المخدرات، والعمل على حل المشكلات الاجتماعية والدراسية التي يواجهونها وتوجيههم وإرشادهم. ولا شك أن لآراء العاملين في المجال العسكري أهمية بالغة، لقرب عملهم من القضية قيد الدراسة وتنوّعت أماكن عملهم بين وزارة الداخلية والحرس الوطني والقوات المسلحة والشرطة والجوازات وغيرها من القطاعات الأمنية والعسكرية.

2) التخصص.

جدول رقم (2) توزيع مفردات العينة حسب التخصص

م	التخصص	ك	%
.1	علم النفس	29	23.2
.2	الخدمة الاجتماعية	15	12
.3	علم الاجتماع	14	11.2
.4	التوجيه والإرشاد النفسي	9	7.2
.5	الإعلام	8	6.4
.6	إدارة الأعمال	6	4.8
.7	أخرى	37	29.6
.8	لم يستجيبوا	9	7.2
	المجموع	125	100

يتضح من الجدول رقم (2) أن الإجابات من أفراد العينة ممن ينتمون إلى تخصصات (أخرى) غير التخصصات المذكورة والمعينة اسمياً في الجدول، كانت بنسبة 29.6%، وهي أعلى نسبة مما يضعهم في المرتبة الأولى ضمن المستجيبين وتوزعت على عدة تخصصات: القانون (4) متخصصين، الشريعة الإسلامية (2) من المتخصصين، العلوم

الأمنية (2) من المتخصصين، الطب العام (2) من المتخصصين، الصيدلة (2) من المتخصصين، العلوم الجنائية (1) متخصص واحد، إضافة إلى متخصص واحد (1) في العلوم الأمنية وتحديداً في أمن الدولة، ومثله في تخصص الأمن والعلاقات الدولية (1)، ومثله في التخصصات التالية: الجمارك (1)، التحريات والبحث الجنائي (1)، التحقيق في قضايا المخدرات (1)، التوعية والوقاية (1)، السموم (1)، الوبائيات (1)، الجراحة (1)، الأحياء العامة (1)، تخصص الصحة العامة (1)، الثقافة الإسلامية (1)، الأعمال المكتبية (1)، الحاسب الآلي (1) الآثار (1)، التاريخ (1)، تخصص الجغرافيا (1)، التخطيط التربوي (1) الإدارة المكتبية (1).

وتلي هذه المجموعة المتخصصين في علم النفس وكانت نسبتهم الثانية في الترتيب وبلغت: 23.2 بالمائة وفي المرتبة الثالثة نجد المتخصصين في الخدمة الاجتماعية الذين بلغت نسبتهم 12بالمائة يليهم المتخصصون في علم الاجتماع بنسبة لا تختلف كثيراً عن النسبة السابقة وهي 11.2 بالمائة.

3) سنوات الخبرة بمجال قضايا المخدرات.

جدول رقم (3) توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة في مجال قضايا المخدرات

م	سنوات الخبرة في هذا المجال	ك	%
1	أكثر من 10 سنوات	80	64
2	من 6 سنوات إلى أقل من 10	18	14.4
3	من 3 سنوات إلى أقل من 6 سنوات	12	9.6
4	من سنة إلى أقل من 3 سنوات	13	10.4
5	أقل من سنة	2	1.6
المجموع		125	100

نلاحظ من الجدول رقم (3) توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة في العمل بمجال قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية بأبعادها المتنوعة. ويتجلى كذلك في هذا الجدول أن أكثر من نصف العينة بنسبة بلغت 64% خبرتهم أكثر من 10 سنوات في المجال، وهذا مؤشر جيد على موثوقية البيانات وتحقق الفائدة المرجوة من الاستبيان. تلي ذلك

نسبة 14.4% ممن بلغت خبرتهم من 6 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، وبعدها ممن خبرتهم تتراوح بين سنة إلى أقل من 3 سنوات بنسبة 10.4%، في حين أن من خبرتهم من 3 سنوات إلى أقل من 6 سنوات بلغت نسبتهم 9.6%، ومن سنوات خبرتهم أقل من سنة بلغت نسبتهم 1.6%.

4) جهة العمل.

جدول رقم (4) توزيع مفردات العينة حسب جهة العمل

م	جهة العمل	ك	%
1	مجمعات إرادة والصحة النفسية	11	8.8
2	قطاع التعليم	17	13.6
3	وزارة الصحة	12	9.6
4	المديرية العامة لمكافحة المخدرات	8	6.4
5	التعليم العالي	27	21.6
6	وزارة الداخلية	14	11.2
7	رئاسة أمن الدولة	3	2.4
8	أخرى	18	14.4
9	لم يستجيبوا	15	12
المجموع		125	100

يتضح من الجدول رقم (4) أن أعلى نسبه جاءت لجهة العمل في التعليم العالي وهي 21.6% تلتها بنسبة 14.4% ممن استجابوا لـ"أخرى تذكر" شملت (فردين من المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، وفرد من الجمعية الخيرية للمتعافين من المخدرات، وفرد من الحرس الملكي، وفرد من الهيئة الملكية، وفرد من إمارة منطقة جازان، وفرد من أمانة القصيم، وفرد من جمعية تعافي لعلاج وتأهيل المتعافين من المخدرات، وفرد من المركز التأهيلي النفسي لعلاج الإدمان، وفرد من هيئة حقوق الإنسان، وفرد من مجلس شؤون الأسرة، وفرد من وحدة الرعاية النفسية والاجتماعية، وفرد من مركز التوجيه المستمر، وفرد من وزارة الحرس الوطني، وفرد من جمعية دعم، وفرد من مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة، وفرد من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، فرد من الصحافة والإعلام، وفرد من وزارة البيئة والمياه والزراعة)، ومن ثم جاءت جهة العمل قطاع التعليم بنسبة 13.6%، تلتها نسبة الذين لم يستجيبوا لهذا السؤال بنسبة 12%، وبعدها جاءت

جهة العمل وزارة الداخلية بجميع قطاعاتها بنسبة 11.2%، تلتها وزارة الصحة بنسبة 9.6%، وبلغت نسبة العاملين في مجمعات إرادة والصحة النفسية 8.8%، بينما جاءت نسبة المديرية العامة لمكافحة المخدرات 6.4%، في حين أن أقل نسبة كانت لرئاسة أمن الدولة بنسبة 2.4%.

5) أسبقية العمل البحثي في مجال المخدرات.

جدول رقم (5) توزيع مفردات العينة حسب الإجابة على سؤال: "هل سبق أن قمت أنت أو الجهة التي تعمل بها بدراسات أو أبحاث في مجال المخدرات؟"

م	إجابة السؤال	ك	%
1	نعم	49	39.2
2	لا	72	57.6
3	أخرى[1]	4	3.2
المجموع		125	100

يتضح من الجدول رقم (5) توزيع مفردات العينة حسب الإجابة على سؤال: "هل سبق أن قمت أنت أو الجهة التي تعمل بها بدراسات أو أبحاث في مجال المخدرات؟" حيث أجاب 49 من أفراد العينة البالغة 125 متخصصاً من جهات متعددة بنعم بنسبة بلغت 39.2%، وهذه النسبة قد تدل على قلة الاهتمام بالدراسات أو الأبحاث أو عدم تخصص الجهة بعمل دراسات عن قضايا المخدرات.

6) عدد الدراسات المنجزة في مجال المخدرات.

جدول رقم (6) توزيع مفردات العينة حسب عدد الدراسات المنجزة في مجال المخدرات لمن أجاب "بنعم" عن السؤال السابق

م	عدد الدراسات	ك	%	أعلى	أقل
1	دراسة واحدة	19	15.2	1	3
2	دراستان	8	4 ،6		
3	ثلاث دراسات	3	2.4		
4	أكثر من ثلاثة أو لا أتذكر عددها	18	14.4		

[1] أما بقية أفراد العينة، فقد أجاب فردين بأنه ليس لديهم علم إن كانت الجهة التي يعملون لديها تقوم بدراسات أو أبحاث في مجال المخدرات، وأجاب فرد بأن الجهة التي يعمل بها لا تقوم بالدراسات بشكل مباشر، وأجاب فرد بأن الجهة التي يعمل بها تقوم برفع خطابات لمقام المرجع عن معاناة المجتمع من انتشار المخدرات.

5	لا يوجد	76	61.6		
6	لم يستجيب	1	8 ،0		
المجموع		125	100		
المتوسط الحسابي		3.9			
الانحراف المعياري		8.90			

يتضح من الجدول رقم (6) أن أعلى نسبة جاءت لعبارة لا يوجد بنسبة 61.6%، وهذا يدل على عدم تفعيل منظومة البحث العلمي ودعمه من قبل بعض جهات العمل، تلتها العبارة دراسة واحدة فقط بنسبة 15.2%، في حين أن أكثر من ثلاثة دراسات بلغت نسبتها 14.4%، تلتها الدراستان بنسبة 6.4%، وأقل نسبة جاءت لثلاثة دراسات وهي نسبة 2.4%.

النتائج المتعلقة بالإجابة على تساؤلات الدراسة

النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول: ما الأولويات البحثية الجديرة بالدراسة في مجال المخدرات في الواقع السعودي؟

جدول رقم (7) الأولويات البحثية الجديرة بالدراسة في مجال المخدرات من وجهة نظر عينة الدراسة

م	الموضوع	1		2		3		4		5		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	أساليب المكافحة	6	4.8	4	3.2	79	63.2	19	15.2	73	58.4	125	100
2	أساليب تهريب المخدرات	6	4.8	7	5.6	23	18.4	21	16.8	68	54.4	125	100
3	العلاج والتأهيل	4	3.2	4	3.2	14	11.2	12	9.6	93	74.4	125	100
4	الوقاية	4	3.2	4	3.2	7	5.6	11	8.8	99	79.2	125	100
5	الآثار الاجتماعية والاقتصادية للإدمان	6	4.8	1	0.8	16	12.8	25	20	77	61.6	125	100

يتضح من الجدول رقم (7) الأولويات البحثية الجديرة بالدراسة في مجال المخدرات في الواقع السعودي، وقد حصل موضوع الوقاية على أولوية عالية باعتباره موضوعا بحثياً بنسبة 79.2%. حيث تنفذ اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والجهات ذات العضوية بها العديد من البرامج الوقائية للمجتمع، وتدعم هذه البرامج بالحملات الإعلامية التي تستهدف الشباب لتوجيههم وإرشادهم، ومن أوجه الدعم كذلك إعداد الدراسات والأبحاث على جميع الأصعدة، وأهمها الصعيد الأمني والاجتماعي والاقتصادي

والصحي، كما تستهدف هذه البرامج توعية المعلمين والمعلمات للقيام بدورات والمشاركة في المؤتمرات المحلية والدولية. ويهتم موضوع الوقاية أيضاً بتوجيه البرامج في جميع القطاعات الحكومية. وجاء موضوع العلاج والتأهيل في المرتبة الثانية من حيث الأولوية بنسبة بلغت 74.7%، بينما جاء في المرتبة الأخيرة الاهتمام بأساليب تهريب المخدرات بما نسبته 54.4% من إجمالي العينة.

النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني: ما أهم المشكلات التي تواجهها المملكة العربية السعودية بوجه عام والمرتبطة بالمخدرات؟

جدول رقم (8) أهم المشكلات التي تواجهها المملكة العربية السعودية بوجه عام والمرتبطة بالمخدرات في تصور عينة الدراسة

م	القضية أو المشكلة	ك	%
1.	المشكلات الأسرية بشكل عام	38	30.4
2.	المشكلات الاقتصادية	31	24.8
3.	مشكلات الجريمة والانحراف	25	20
4.	مشكلات التهريب الحدودي	21	16.8
5.	مشكلات تخص وسائل التواصل الاجتماعي	17	13.6
6.	مشكلات تتعلق بالاضطرابات والأمراض النفسية والعقلية المرتبطة بالتعاطي	15	12
7.	المشكلات الاجتماعية	13	10.4
8.	مشكلات علاج الإدمان	11	8.8
9.	المشكلات التعليمية	10	8
10	مشكلات الدول المعادية	7	5.6

يتضح من الجدول رقم (8) أهم المشكلات التي تواجهها المملكة العربية السعودية بوجه عام والمرتبطة بالمخدرات في تصور عينة الدراسة. ونجد أن المشكلات الأسرية تصدرت هذه المشكلات بحسب رأي المتخصصين وتشمل الطلاق، والتفكك والعنف الأسري، والإهمال الوالدي، وضعف الرقابة الأسرية، وعمل المراهق بعيداً عن أسرته، والاضطراب في الحالة الاقتصادية لبعض الأسر، وعدم قيام الأسرة بدورها الصحيح، والانحراف السلوكي للأبناء، والتأخر الدراسي لأبناء المدمنين، والفجوة بين الأسرة والأبناء في التنشئة الاجتماعية، ومشاكل التربية. ويمكن أن نضيف إلى هذه المشكلات، تأثر المراهقين

بالثقافات الأجنبية ومحاولة تقليدها، وتوافر الأموال لديهم بدون رقابة، وتجمعات المراهقين في أماكن بعيدة عن رقابة الأسرة.

يلي ذلك المشكلات الاقتصادية التي تشمل البطالة، والفقر، والضغوط الاقتصادية، وغلاء الأسعار، والعجز الاقتصادي الذي يحدث للشباب بسبب المخدرات، ومحدودية الدخل المالي على الفرد، ورفع الناتج القومي وعدم الهدر الاقتصادي، وضخامة الجهد والإنفاق المالي والأمني في مجال مكافحة المخدرات على حساب أمور تنموية أخرى. ويمكن أن نضيف إلى هذه المشكلات قضية العمالة الأجنبية السائبة بنسب كبيرة مما يشكّل تهديداً أمنياً ويشجع هؤلاء على طرق الكسب السريع وغير المشروع.

وجاءت في المرتبة الثالثة المشكلات الأمنية ومشكلات الجريمة والانحراف المرتبطة بالمخدرات، وتشمل القتل والعنف، والسرقة، وغسيل الأموال، وانحراف الشباب بتعاطيهم للسموم، والابتزاز، والاغتصاب، والأساليب الجديدة لترويج المخدرات، مثل الترويج بهدف الثراء وتشمل الشذوذ والمثلية الجنسية.

ومن المشكلات الهامة كذلك قضايا التهريب الحدودي وتشمل: وسائل تهريب المخدرات، وأحكام القضاء الخاصة بعملية بالتهريب وتشديد العقوبة على مروجيها، وتحديات الحدود البرية والبحرية من الاستيراد، وتحديات طول الحدود مع دول الجوار البرية والبحرية، وتسلل المخالفين لنظام الإقامة.

وفي سياق هذه المشكلات يمكن أن نضيف ما تعلق بوسائل التواصل الاجتماعي ومسؤوليتها في توسيع الترويج وتسويق المخدرات عبر وسائطها الرقمية فضلاً عن الأفلام والمسلسلات وهو ما ينبه إلى خطورة الانفتاح الإعلامي. ويمكن أن نضيف أن انتشار هذه الوسائل بالغ التأثير في فئة الشبان لما فيه من أساليب الاستدراج مثل الترويج لشخصيات مؤثرة ممن يعرف بتعاطيه للمواد المخدّرة، أو تأثير بعض الألعاب الإلكترونية، في مقابل نوع من التقصير في التوعية والرقابة على بعض المحتوى الذي تقدمه هذه القنوات الرقمية والوسائط الإلكترونية لشريحة مهمة من المجتمع وتحديداً فئة المراهقين والشبان.

النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث: ما أهم المشكلات وثيقة الصلة بقضايا المخدرات على المستوى المحلي (المناطقي)؟

جدول رقم (9) أهم المشكلات وثيقة الصلة بقضايا المخدرات على المستوى المحلي (المناطقي) وفقاً لآراء عينة الدراسة

م	المشكلة	ك	%
1.	المشكلات الأسرية	40	32
2.	الجرائم والانحرافات السلوكية والفكرية والأخلاقية	33	26.4
3.	مشكلات اجتماعية	29	23.2
4.	المشكلات الاقتصادية	18	14.4
5.	التقليد والمحاكاة	15	12
6.	نقص التوعية بمخاطر المخدرات	9	7.2
7.	مشكلات تتعلق بالتعليم	8	6.4
8.	مشكلات تتعلق بالأنشطة والترفيه	8	6.4
9.	مشاكل تتعلق بعلاج الإدمان	6	4.8
10	مشكلات تتعلق بالوظيفة	4	3.2
11	المشكلات النفسية والعقلية	4	3.2
12	الحوادث المرورية	3	2.4
13	مشاكل تتعلق بعلاج الإدمان	3	2.4
14	مشكلات تتعلق بالإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي	2	1.6
15	مشاكل تتعلق بالقضاء	2	1.6
16	إهمال جانب فحص المخدرات في جميع القطاعات وفي فحوص ما قبل الزواج للجنسين	2	1.6

يتضح من الجدول رقم (9) توزيع مفردات العينة حسب الإجابة على سؤال: "أهم المشكلات التي تواجهها منطقتكم وترون أنها وثيقة الصلة بقضايا المخدرات" ونجد أن المشكلات الأسرية تصدرت أهم المشكلات بحسب رأي المتخصصين، يلي ذلك الجرائم والانحرافات السلوكية والأخلاقية المرتبطة بالمخدرات كالقتل والسرقة والخطف والاعتداء على الآخرين والشذوذ الجنسي المتمثل في اختطاف واغتصاب الأحداث والترويج للمخدرات بأحدث الوسائل والطرق والتمرد على الجانب القانوني وممارسة سلوكيات غير مقبولة كظاهرة "الدرباوية" عند الشباب وبعض الممارسات الذكورية عند الفتيات وإدمان المواقع الإباحية.

ونجد أن للمشكلات الاجتماعية دوراً مهماً في قضايا المخدرات، فالهجرة وتغير المنظومة الثقافية المتمثلة في العادات والتقاليد بالإضافة إلى ضعف الترابط الاجتماعي والتعصب القبلي والتحول السريع للمجتمع في المنظومة القيمية كلها عوامل مؤثرة، إلى جانب ضعف الجانب الأمني في الأحياء العشوائية وتركز العمالة الأجنبية غير النظامية في هذه الأحياء، وتحويلها لأوكار تصنيع وترويج للمخدرات.

وللمشكلات الاقتصادية أهمية كذلك وارتباط بالمشكلات الأخرى كالجرائم مثلاً، فانخفاض الدخل أو الفقر أو البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة، قد تدفع الفرد للسرقة أو لتصنيع وترويج المخدرات، بهدف الثراء السريع أو رفع مستوى الدخل بطرق غير مشروعة.

وللمشكلات النفسية والاجتماعية دور لا يقلّ أهمية، فالميل لدى البعض إلى تقليد الآخرين والدخول في صداقات غير بناءة، قد يدفع بعض الأفراد إلى تعاطي المواد المخدرة لمجرّد التشبه بالمجموعة وتحصيل القبول منها أو تحدياً لبعض أفرادها.

ويمكن أن نشير إلى نقص التوعية بأضرار المخدرات التي تدخل فيها قضية غياب الوعي بالمجال الوقائي وطرق الوقاية من المخدرات في المدارس والأسر، وضعف التوعية الرسمية وانتشار المعلومات الخاطئة عن المخدرات بين المراهقين، وغياب أمثلة حية وواقعية من العقوبات المنفذة، وعدم وجود توعية خاصة بمكافحة المخدرات بطرق وأساليب متنوعة مشوقة للحضور والمستمعين.

ولقد تساوت المشكلات التي تتعلق بالتعليم مع المشكلات التي تتعلق بالأنشطة والترفيه. وقد اشتملت المشكلات التعليمية على تراجع مستويات التعليم بوجه عام، وضعف مخرجات التعليم، في حين اشتملت المشكلات المتعلقة بالترفيه على عدم وجود أماكن عامة تلبي احتياجات الشباب، ونقص عوامل الترفيه الجاذب لطاقات الشباب في القرى والمحافظات مما يشجع على النزوح نحو المدن ويزيد في نسبته.

أما المشاكل المتعلقة بعلاج الإدمان فنجد ضمنها، عدم وجود متخصصين في العلاج والتأهيل، وعدم التصريح لبعض أدوية علاج الإدمان، وقلة مراكز التأهيل، بالإضافة إلى

عدم وجود دراسات حديثة وبيانات كافيه عن أعداد المدمنين وطبيعة الإدمان وأسبابه، وزيادة الهجرة للمدن دون دراسة، وغياب معرفة توزيع حالات الإدمان حسب المنطقة أو الجنس والعمر حيث لا توجد بيانات عن هذا الموضوعات.

النتائج المتعلقة بالتساؤل الرابع: ما أهم الفجوات والعقبات التي تواجه الباحثين عند جمع المعلومات والبيانات (السجلية والميدانية) الخاصة بالبحوث في مجال مكافحة المخدرات؟

جدول رقم (10) أهم الفجوات والعقبات التي تواجه الباحثين عند جمع المعلومات والبيانات (السجلية والميدانية) الخاصة بالبحوث في مجال مكافحة المخدرات طبقاً لتصور عينة الدراسة

م	الفجوة/العقبة	ك	%
.1	السرية والخصوصية	32	25.6
.2	صعوبة الحصول على بيانات دقيقة	22	17.6
.3	معوقات اجتماعية	21	16.8
.4	قلة المصداقية	20	16
.5	مشكلات البحوث العلمية والدراسات	13	10.4
.6	قصور التعاون والدعم	10	8
.7	مشكلات المراكز العلاجية والتأهيلية	4	3.2
.8	الدعم المادي	4	3.2
.9	التوعية والوقاية	3	2.4

يتضح من الجدول رقم (10) أن أهم فجوة وعقبة تواجه الباحثين عند جمع المعلومات والبيانات (السجلية والميدانية) الخاصة بالبحوث في مجال المخدرات، هي السرية والخصوصية، وحساسية الموضوع، وصعوبة الإجراءات وطولها، والبيروقراطية في مخاطبة الجهات المعنية (كتطبيق الدراسة داخل القطاعات الأمنية والصحية والسجون والمستشفيات، وصعوبة الحصول على معلومات وبيانات تخص المتعاطين، ومحافظة الجهات التعليمية على خصوصية بيانات الطلاب والطالبات المتعاطين بدعوى الستر).

وتتمثل الفجوة الثانية في صعوبة الحصول على بيانات دقيقة بسبب عدم وجود إحصاءات وطنية سنوية على مستوى المملكة، تقيس إحصائياً كل ما يتعلق بالمخدرات ومكافحتها. بينما تتمثل الفجوة الثالثة في المعوقات الاجتماعية بسبب خصوصية المجتمع كونه مجتمعاً محافظاً. فنظرة المتعاطين لمجتمع التعاطي بأنه مجتمع مغلق يرتفع فيه الولاء والانتماء فيما بينهم، تختلف عن نظرة المجتمع لهم ووصمهم بالوصمة الاجتماعية، وكلها تنتهي عند نتيجة واحدة هي ضعف إدراك المجتمع لأهمية البحوث والدراسات الاجتماعية والمشاركة فيها، وخوفهم من الإدلاء بمعلومات قد تلحق بهم الأذى من قبل آخرين، وعدم اعتراف المجتمع واهتمامه بخطورة المشكلة، إلى جانب التفكك والعنف الأسري وتأخر المتعاطين في الزواج والاستقرار بالإضافة إلى عدم حصولهم على وظائف أو أعمال.

أما بالنسبة للفجوة الرابعة فتتمثل في عدم المصداقية، من خلال كذب المريض وعدم ذكره للحقائق هروباً من واقعه، وانعدام الشفافية والصدق في إجاباتهم خوفاً من النظرة المجتمعية تجاههم وحفاظاً على وضعهم الاجتماعي أو الوظيفي.

والفجوة الخامسة تمثلت في مشكلات البحوث العلمية والدراسات وضعف ثقافة البحث العلمي، وشح البحوث أو تكرار موضوعاتها في المملكة العربية السعودية أو في العالم العربي بوجه عام. كما تدخل فيها المشاكل المترتبة على عدم إشراك الجامعات والمراكز البحثية في البحث عن هذه الموضوعات وعدم الاستفادة من الخبرات الطويلة للعاملين في مكافحة المخدرات. ولابد هنا أن نشير أنه لا يوجد مركز أبحاث خاص بمجال المخدرات، كما لا توجد بيئة حاضنة للأبحاث، تقدم فيها المساعدات (المادية، أو المعلوماتية، أو التقنية). وترصد الدراسة عدم الجدية في صياغة أو تحديد المشكلة وعدم كتابة أسئلة أداة جمع البيانات بعناية ومهارة، وعدم الاستعانة بالمختصين الميدانيين في تحكيم أداة البحث، واعتقاد الكثير من أفراد العينة عدم جدوى البحوث؛ مما ينعكس على ضعف تعاونهم في الإجابة بسبب عدم وضوح أسئلة أداة جمع البيانات، والاحتياج إلى دراسات ميدانية فعلية تقف على التحليل النفسي للشخص.

أما قصور التعاون والدعم فقد شكل الفجوة السادسة التي تمثلت في صعوبة الوصول للعينة المستهدفة في الدراسة بالشكل الصحيح، وعدم تعاون وتجاوب الجهات الأمنية والمراكز العلاجية أو العينة المستهدفة، وعدم تكاتف الجهود بين الدوائر الحكومية، وصعوبة الحصول على المعلومات والإحصاءات من جهات الاختصاص، التي تبنى عليها الدراسات الميدانية والمكتبية.

وجاءت في المراكز الأخيرة، الفجوة المتمثلة في مشكلات المراكز العلاجية والتأهيلية وانعدام الدعم المادي وفجوة التوعية والوقاية، وذلك بسبب انخفاض الاستجابات لها، بمعنى أنها لا تعد فجوة حقيقية. فالمشكلات المتعلقة بالمراكز العلاجية مثلاً، جاءت الاستجابات عليها قليلة، إما لقلة هذه المشاكل أو بسبب القدرة على التعامل معها، كما أن الدعم المادي لم يحظ باستجاباتٍ كثيرة لأنه بند غير واضح بشكل كاف، فلا يُفهم هل المقصود منه الدعم المادي الموجه من الدولة للجهود البحثية وهنا سيبدو أن هذا الدعم كبير أم المقصود منه شيء آخر وهنا سنجد أن الاستجابة في ما تعلق بموضوع الوقاية جاءت قليلة وهو ما يدل على وعي المجتمع بخطورة المشكلة.

النتائج المتعلقة بالتساؤل الخامس: ما أهم الموضوعات ذات الأولوية في مجال مكافحة المخدرات داخل المملكة العربية السعودية؟

جدول رقم (11) أهم الموضوعات ذات الأولوية في مجال مكافحة المخدرات داخل المملكة العربية السعودية برأي عينة الدراسة

م	الموضوع	ك	%
.1	تكاتف جميع مؤسسات المجتمع للوقاية والتوعية بأضرار تعاطي المخدرات	21	16.8
.2	دعم الدراسات والأبحاث العلمية والباحثين في مجال المخدرات	9	7.2
.3	تقديم الدعم للبرامج الوقائية والعلاجية والتأهيلية لمتعاطي المخدرات	9	7.2
.4	مدى فاعلية عقوبات وقوانين مكافحة المخدرات	6	4.8
.5	إنشاء مستشفيات لعلاج المتعاطين وزيادة السعة السريرية لبعضها	5	4
.6	استحداث برامج وأنشطة ترفيهية للشباب وصغار السن	4	3.2
.7	بيع العقاقير الطبية بدون وصفة أدى إلى سوء استخدامها والادمان عليها	3	2.4
.8	انتشار ممارسات وسلوكيات يمارسها الشباب تشجع على تعاطي المخدرات	2	1.6
.9	التركيز على جميع المنافذ التي يتم تهريب المخدرات من خلالها	1	0.8

.10	عدم وضوح النسب والإحصاءات المتعلقة بتعاطي وتأثير المخدرات في المجتمع	1	0.8
.11	إدراج فحص المخدرات في فحوصات ما قبل الزواج	1	0.8
.12	الرقابة الأمنية الإلكترونية لمروجي ومتعاطي المخدرات في وسائل التواصل الاجتماعي	1	0.8

يوضح الجدول رقم (11) أهم الموضوعات ذات الأولوية في مجال مكافحة المخدرات داخل المملكة العربية السعودية برأي عينة الدراسة، وتبين من ترتيب الموضوعات الأكثر أولوية تكرر الموضوع المتعلق بتكاتف جميع مؤسسات المجتمع للوقاية والتوعية بأضرار تعاطي المخدرات. في حين تساوت العبارتان: دعم الدراسات والأبحاث العلمية والباحثين في مجال المخدرات، والعبارة تقديم الدعم للبرامج الوقائية والعلاجية والتأهيلية لمتعاطي المخدرات، ولابد من توفير الدعم الكامل للدراسات والأبحاث والباحثين، من خلال حصر الأبحاث لتجنب التكرار ولتحقيق التنوع البحثي وتوفير المعلومات والإحصاءات وسهولة الحصول عليها من قبل الباحثين والدارسين. وينبغي أن تكون المقترحات البحثية في البرامج الوقائية والعلاجية والتأهيلية لمتعاطي المخدرات، من أجل تقويمها وتطويرها، بإشراك ذوي الخبرة لهذه البرامج في الأبحاث العلمية، وذلك لتقويم هذه البرامج ودعمها لتحقيق نتائج إيجابية.

النتائج المتعلقة بالتساؤل السادس: ما المقترحات الجديرة باهتمام الباحثين في مجال مكافحة المخدرات والحد من انتشارها بالمجتمع السعودي؟

جدول رقم (12) المقترحات الجديرة باهتمام الباحثين في مجال مكافحة المخدرات والحد من انتشارها بالمجتمع السعودي من وجهة نظر عينة الدراسة

م	المقترح	1		2		3		4		5		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
1	وضع نظم وطنية لجميع البيانات عن تعاطي المخدرات	3	2.4	1	0.8	13	10.4	24	19.2	84	67.2	125	100
2	العمل على بناء القدرات في مجال الوقاية من تعاطي	2	1.6	1	0.8	11	8.8	20	16	91	72.8	125	100

3	تنفيذ برامج وقائية تستند إلى الأدلة لحماية الشباب	3	2.4	3	2.4	9	7.2	21	16.8	89	71.2	125	100
4	الحرص على الكشف المبكر لمشاكل التعاطي والتبكير	2	1.6	2	1.6	8	6.4	17	13.6	96	76.8	125	100
5	تنفيذ برامج وقائية متعددة القطاعات وقائمة على الأدلة،	2	1.6	0	0	10	8	18	14.4	95	76	125	100
6	تصميم وتنفيذ برامج متقدمة تتضمن مراحل متكاملة في	1	0.8	3	2.4	9	7.2	16	12.8	96	76.8	125	100
7	دعم وتأهيل الكوادر المتخصصة في علاج وتأهيل المدمنين	0	0	3	2.4	7	5.6	19	15.2	96	76.8	125	100
8	سن قوانين تضمن عدم التهاون في صرف بعض العقاقير	5	3	2	1.6	17	13.6	15	12	86	68.8	125	100

يتضح من الجدول رقم (12) أن أعلى نسبة مئوية، من حيث أهمية المقترحات التي قد تكون جديرة باهتمام الباحثين في مجال مكافحة المخدرات والحد من انتشارها بالمجتمع السعودي من وجهة نظر عينة الدراسة، هي الحرص على الكشف المبكر لمشاكل التعاطي والتبكير بعلاجها. وتتضمن العبارة "تصميم وتنفيذ برامج متقدمة، مراحل متكاملة في التشخيص والعلاج والتأهيل وإعادة إدماج المدمن في المجتمع"، والعبارة "دعم وتأهيل الكوادر المتخصصة في علاج وتأهيل المدمنين" حيث بلغت نسبة العبارات 76.8%. في حين جاء المقترح "تنفيذ برامج وقائية متعددة القطاعات وقائمة على الأدلة، لا تقتصر على تعاطي المخدرات وإنما أيضاً تعنى بالسلوكيات المنحرفة الأخرى" بنسبة 76% وذلك بدعم وتصميم برامج وقائية تستهدف طلاب وطالبات التعليم العام والعالي، وتستهدف موظفي الدولة بجميع القطاعات برفع مستوى الوعي بخطورة المخدرات. هذه البرامج لابد أن تحاكي المجتمع عبر جميع الوسائل الحديثة والمتطورة، ولن تنجح عملية الوقاية، إلا عندما يتم عمل أبحاث لقياس جودة وتأثير هذه البرامج على أفراد المجتمع.

ولا تقل أهميةً عبارة "العمل على بناء القدرات في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المدمنين"، حيث بلغت نسبة أهميتها 72.8% والمقصود بها تأهيل القائمين على تصميم هذه البرامج وتقديم كل أنواع الدعم لهم من خلال تزويدهم بنتائج الأبحاث

ذات العلاقة بالبرامج، وتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بجودة هذه البرامج، وتصميم وتقييم برامج الوقاية وفقاً لمعايير محددة وذلك لضمان نجاح هذه البرامج في المجتمع.

جدول رقم (13) إجابة بعض أفراد العينة على سؤال: هل ترون مقترحات أخرى يمكن إضافتها في مجال مكافحة المخدرات والحد من انتشارها بالمجتمع السعودي لمن أجاب "بنعم" في السؤال السابق

م	المقترحات	ك	%
.1	تأهيل وتدريب الكوادر الصحية من ذوي الاختصاص الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين	6	3.22
.2	إدراج مواضيع إدمان العقاقير الطبية والمخدرات ضمن مقررات التعليم العام والجامعي	7	5.6
.3	الكشف الدوري- فحص الدم عشوائي للطلاب والطالبات بالمدارس والجامعات	2	1.6
.4	الكشف الدوري- فحص الدم عشوائي لموظفي وموظفات جميع القطاعات	2	1.6
.5	مقاضاة شركات التدخين وتقديم تعويض مادي لأسرة كل طفل مدخن	1	0.8
.6	تكاتف جميع مؤسسات المجتمع للوقاية والتوعية بأضرار تعاطي المخدرات (الاستعانة بالإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي والمؤثرين للتوعية)	5	4
.7	دعم الدراسات والأبحاث العلمية والباحثين في مجال المخدرات	5	4
.8	تقنين بيع العقاقير الطبية ذات الخاصية الادمانية	3	2.4
.9	تشديد عقوبات وقوانين مكافحة المخدرات وتفعيلها في كل قطاعات الدولة خصوصاً السجون	5	4
.10	الاستعانة بالنظم الحديثة لتتبع وتعقب المروجين (أنظمة بيانات موحدة EMAR أو برمجيات نظم المعلومات الجغرافية)	2	1.6
.11	إشراك المتعافين في البرامج التوعوية والوقائية المقدمة للمجتمع	2	1.6
.12	تقديم الدعم للبرامج الوقائية والعلاجية والتأهيلية لمتعاطي المخدرات	10	8
.13	زيادة الطاقة الاستيعابية من خلال إنشاء مستشفيات ومراكز علاجية وتأهيلية	4	3.2
.14	تقديم الدعم المادي للمتعاونين العاملين بالمستشفيات ومراكز علاج المتعاطين	1	0.8
.15	إدراج فحص المخدرات في فحوصات ما قبل الزواج	1	0.8
.16	الرقابة الأمنية الإلكترونية لمروجي ومتعاطي المخدرات في وسائل التواصل الاجتماعي	1	0.8
.17	إعادة النظر في الأنظمة الخاصة بمكافحة المخدرات	2	1.6
.18	التنسيق في المنظومة القانونية والنظامية بين القطاعات ذات العلاقة لضمان عدم التداخل في الصلاحيات	1	0.8
.19	دعم العلاقة وتفعيلها بين الجهات المعنية بمكافحة المخدرات وقطاعات الدولة	1	0.8
.20	التقييم المهني أو رخصة مزاولة المهنة للعاملين في مستشفيات ومراكز علاج المتعاطين	1	0.8

يوضح الجدول رقم (13) المقترحات الأخرى التي قد تكون جديرة باهتمام الباحثين في مجال مكافحة المخدرات والحد من انتشارها بالمجتمع السعودي، وقد تمثلت المقترح ذي التكرار الأعلى في تقديم الدعم للبرامج الوقائية والعلاجية والتأهيلية لمتعاطي المخدرات. بينما تمثل المقترح الثاني في إدراج مواضيع إدمان العقاقير الطبية والمخدرات ضمن مقررات التعليم العام والجامعي، وذلك بسبب انتشار تعاطيها في هذه الفئة العمرية، بهدف رفع مستوى الوعي حتى تتحقق الغاية من البرامج الوقائية وهي وقاية الطلاب والطالبات من الوقوع في تعاطي أو إدمان المخدرات.

بينما تمثل المقترح الثالث في تأهيل وتدريب الكوادر الصحية من ذوي الاختصاص الاخصائيين النفسيين والاجتماعيين؛ فتأهيل هذه الكوادر يسهم بشكلٍ كبير في نجاح البرامج الوقائية والعلاجية والتأهيلية لمتعاطي المخدرات، لأن هذا النجاح ينطوي على امتلاك هذه الكوادر لمهارات وخبرات تساعدها على إنجاح هذه البرامج.

مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالأولويات البحثية الجديرة بالدراسة في مجال المخدرات في الواقع السعودي أن موضوع الوقاية قد حصل على أولوية عالية باعتباره موضوعا بحثياً، بينما يأتي موضوع العلاج والتأهيل في المرتبة الثانية من حيث الأولوية، يدل ذلك على أهمية البرامج العلاجية والتأهيلية والعمل على تطوير واستحداث برامج جديدة بالاستناد إلى آخر ما توصلت إليه نتائج البحث العلمي.

أما فيما يتصل بأهم المشكلات التي تواجهها المملكة العربية السعودية بوجه عام والمرتبطة بالمخدرات، فقد جاءت القضايا الأسرية في مقدمة هذه القضايا، يلي ذلك المشكلات الاقتصادية، ثم القضايا الأمنية ومشكلات الجريمة والانحراف المرتبطة بالمخدرات والتي جاءت في المرتبة الثالثة.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن المشكلات الاجتماعية بصفة عامة تعد من أهم القضايا المرتبطة بقضايا المخدرات، وتشمل التفكك الاجتماعي، والقيود الاجتماعية، والحراك الاجتماعي السريع، وضعف المهارات في مواجهة الضغوط الاجتماعية، والخجل

الاجتماعي، والعجز الاجتماعي الذي يحدث للشباب بسبب المخدرات، والوصم الاجتماعي، وتردد المريض وخوفه من تسجيلها كواقعة جنائية. ويمكن أن نذكر من المشكلات أيضاً، الشعور بالفراغ، وعدم إيجاد سبل حديثة ومبتكرة لإشغال وقت فراغ الشباب بتكاليف تناسب إمكاناتهم المادية، مضاف إليها محدودية الأنشطة من حيث العدد والتنوع، وتنمية المواهب، وغياب الاكاديميات والمنشئات الرياضية وأندية الحي التي تدفع بالنشء بعيداً عن بؤر الفساد والمخدرات. ولا تخفى علاقة البيئة الاجتماعية بمشكلة المخدرات، سواء من حيث الموقع ودول الجوار وظروفها أو الموضع والمساحة، والأحياء العشوائية.

ولا تقل قضية علاج إدمان المخدرات أهمية عن بقية القضايا، وتواجه المملكة هنا مشكلة قلة المختصين القادرين على إحداث التغيير الإيجابي العلاجي، وعدم تمتع بعض الأدوية لعلاج الإدمان بالتصريح، وقلة مراكز التأهيل، بالإضافة إلى ندرة الدراسات الحديثة والبيانات الكافية عن أعداد المدمنين وطبيعة الإدمان وأسبابه.

وبالنسبة لأبرز المشكلات وثيقة الصلة بقضايا المخدرات على المستوى المحلي (المناطقي)، فقد جاء في المرتبة الأولى المشكلات الأسرية ثم يليها المشكلات الأخرى. وتفسير ذلك أن انخفاض دخل الأسرة والطلاق والتفكك الأسري والعنف داخل الأسرة وانشغالها بالنزاعات وبُعدها عن رعاية وتوجيه وإرشاد أبنائها وبناتها ومتابعتهم، أدى بهم للهروب من هذا الواقع بتعاطي المخدرات أو بترويجها، إضافة إلى توفر المال الزائد مع المراهقين، وضياع الهدف والتوجيه، وضعف مراقبتهم أثناء انشغالهم بالألعاب الإلكترونية.

وفي سياق متصل، أوضحت النتائج أن من أهم الفجوات والعقبات التي تواجه الباحثين عند جمع المعلومات والبيانات (السجلية والميدانية) الخاصة بالبحوث في مجال مكافحة المخدرات، هي السرية والخصوصية، مما يعكس عدم وعي المجتمع بعد بشكل كافٍ بأهمية البحث العلمي وتحفظه في الحديث مع الباحثين. يضاف إلى ذلك صعوبة الحصول على بيانات دقيقة بسبب عدم وجود إحصاءات دقيقة شاملة على مستوى المملكة، تقيس إحصائياً كل ما يتعلق بالمخدرات ومكافحتها. وفي حال توافر هذه الإحصاءات، يكون من الصعب الحصول عليها. فالشحّ في البيانات أو إخفائها ومنع جمعها، وعدم وجود أو توفر

مصادر للمعلومات، وعدم التحديث في آليات جمع البيانات من المبحوثين مع صعوبة الوصول إليهم كعينة، كلها تدخل ضمن العقبات التي تعترض الباحثين في مجال قضايا المخدرات.

ومن ناحية أخرى تبين من ترتيب الموضوعات الأكثر أولوية في مجال مكافحة المخدرات داخل المملكة العربية السعودية برأي عينة الدراسة، الإشارة لأهمية تكاتف جميع مؤسسات المجتمع للوقاية والتوعية بأضرار تعاطي المخدرات. فيجب على مؤسسات المجتمع على تنوعها أن تؤدي الأدوار التي تقع على عاتقها في رفع مستوى الوعي لجميع أفراد المجتمع مع التوجيه والإرشاد والرعاية، لتحقيق أعلى مستوى من الوقاية والحماية لأبنائها وبناتها.

أما فيما يرتبط بالمقترحات الجديرة باهتمام الباحثين في مجال مكافحة المخدرات والحد من انتشارها بالمجتمع السعودي، فقد تم التركيز على أهمية الحرص على الكشف المبكر لمشاكل التعاطي والتبكير بعلاجها؛ وذلك باعتبار أن الكشف المبكر لمشاكل التعاطي، تمكن الكوادر المتخصصة في علاج حالة الإدمان من خلال برامج تم تصميمها بناءً على التغيرات التي تحدث في جميع جوانب المجتمع وعلى أيدي كوادر متخصصة وماهرة في التعامل مع هذه البرامج، بسبب ما وجدته هذه الكوادر من دعم وتأهيل وتطوير ولما يمتلكونه من مهارات وخبرات في التعامل مع حالات الإدمان.

بينما كان في مقدمة المقترحات الأخرى التي أثارتها عينة الدراسة في مجال مكافحة المخدرات والحد من انتشارها بالمجتمع السعودي، تقديم الدعم للبرامج الوقائية والعلاجية والتأهيلية لمتعاطي المخدرات؛ حيث يرى المتخصصون أهمية تقديم الدعم بجميع أشكاله للبرامج الوقائية والعلاجية والتأهيلية، من خلال تكثيف حملات التوعية والوقاية في الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وفي المدارس والجامعات ومن خلال المعارض والندوات والمؤتمرات؛ مما سيقلل من حالات التعاطي وتقل بالتالي التكلفة المادية للبرامج العلاجية والتأهيلية، كما أنه من الضروري أن يتم التقييم بشكلٍ دوري للحكم على فعالية هذه البرامج، من خلال الأبحاث والدراسات ومن خلال خبرة الكوادر ذات العلاقة بهذه البرامج.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بصفة عامة فيما يتصل بأهمية قضايا المخدرات كقضية جديرة بالبحث والتحليل، حيث أشارت دراسة الفالح (2010، 203) في هذا الصدد إلى أن جرائم المخدرات في المجتمع السعودي وغيره من المجتمعات قد حظيت بعناية واهتمام الباحثين لما تمثله من تهديد حقيقي للمجتمعات التي تنتشر فيها؛ إلا أن المطلع على الدراسات والأبحاث التي أجريت عن هذه الظاهرة في المجتمع السعودي يلاحظ غلبة الإحصاء الوصفي على بياناتها دون الاستفادة منها في استقراء المستقبل ورسم السياسات الأمنية، كما يلاحظ أن كثيراً من الباحثين ركزوا في دراساتهم على جريمة التعاطي، أما جرائم الترويج والتهريب فلم تنل إلا اهتماماً محدوداً؛ إضافة إلى اعتمادهم في تفسير هذه الجرائم على النظريات التقليدية التي أفرزها علم اجتماع الجريمة.

وبالرجوع إلى النظريات المفسرة لموضوع الدراسة ومحاولة تفهم النتائج المبينة في إطارها، نجد أن النتائج في مجملها تكشف عما تبنته الدراسة انطلاقاً من النظرية الوظيفية وكذلك نظرية الضبط الذاتي حول خطورة الظاهرة، والحاجة إلى معالجتها على النحو الملائم الذي يتسق وهذه الخطورة، وهو ما يستلزم بدوره تطوير الاتجاهات البحثية التي تتناول قضايا المخدرات من حيث مدى انتشارها والعوامل المؤثرة فيها وآثارها ووسائل الوقاية منها وعلاج ما قد تفضي إليه من انعكاسات غير مرغوبة على البناء الاجتماعي للمجتمع السعودي.

التوصيات:

1- تبني الجهات المعنية بقضايا المخدرات في المملكة العربية السعودية لبرامج عمل وطنية تستهدف توحيد الجهود العلمية في هذا المجال، وإيجاد آلية واضحة للتنسيق والمتابعة وتحقيق التكامل بينها جميعاً في دراسة قضايا المخدرات.

2- إجراء المراكز البحثية المتخصصة في المملكة المزيد من الدراسات المستقبلية الموسعة التي ترصد الاتجاهات البحثية لقضايا المخدرات على المستوى الوطني، والتنويع بين الدراسات الكمية والكيفية في هذا الإطار للإفادة من البيانات

الإحصائية الكمية، جنباً إلى جنب مع البيانات النوعية التي يستدل عليها للوقوف على تطور قضايا المخدرات في المجتمع السعودي، وتوزيعها بين مناطق المملكة ومدى تباينها تبعاً للنطاق الجغرافي، والعوامل المفسرة لهذا التباين.

3- **الاستمرار في ممارسة الجهود الوقائية والعلاجية والتأهيلية المرتبطة بقضايا المخدرات، واعتبار ذلك مسألة ذات أولوية لارتباطها الوثيق بإنجاز خطط التنمية الشاملة المضمنة في الرؤية الوطنية للمملكة** 2030.

المراجع

المراجع العربية.

البداينة، ذياب، و المهيزع، ناصر بن محمد الرشيد. (2005). فحص فرضية النظرية العامة للجريمة في المملكة العربية السعودية. مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 20، ع 1، 141-169.

جلود، ميثاق خير الله. (2007). انتشار المخدرات في المملكة العربية السعودية ومخاطرها على مستقبل الأجيال الناشئة. دراسات إقليمية، س 4، ع 7.

جليغم، هيف بن ماجد. (2014). المشكلات الاجتماعية لأسر النزلاء بقضايا المخدرات: دراسة ميدانية على أسر النزلاء بقضايا المخدرات بمدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الحمدية، ستي روضة. (2017). القضايا الاجتماعية في رواية مأساة زينب. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دار السلام، بندا أتشيه.

الخطيب، سلوى عبدالحميد. (2016). مناهج البحث الاجتماعي، مكتبة الشقري، الرياض.

الدايل، دعاء أحمد عبدالعزيز. (2009). التباين المكاني لظاهرة إدمان المخدرات بمدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، الرياض.

رشيد، تافكه عمر. (2021). الاتجاهات الحديثة للتصدي لظاهرة المخدرات: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأدنى، نيقوسيا.

الرشيدي، نجلاء بنت حمد (2014): العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم المخدرات لدى المرأة والجرائم المترتبة عليها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الرويس، فيصل بن عبدالله (2008): الضبط الذاتي وعلاقته بتعاطي المخدرات: دراسة تطبيقية للنظرية العامة في الجريمة على متعاطي المخدرات في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

سعيد، عبدالحكيم رضوان. (2011). بعض ملامح ثقافة تعاطي المخدرات في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية على عينة من طلاب التعليم الثانوي في مدينة الزلفي. مجلة كلية التربية، مج 27، ع 2، 391 - 471.

الصالح، نزار بن حسين محمد وآخرون. (2006): المتغيرات النفسية والاجتماعية المرتبطة بتعاطي المخدرات لدى الأحداث والشباب في المملكة العربية السعودية، اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، وزارة الداخلية.

صديق، حسين. (2012). الاتجاهات من منظور علم الاجتماع. مجلة جامعة دمشق، مج 28، ع 3+4، 299-322.

الطويسي، باسم محمد. (2003). اتجاهات الشباب نحو المخدرات: دراسة ميدانية في محافظة معان، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، المجلّد ٤٠، العدد 2، ص ص 278-294.

طويل، فتيحة. (2016). النظرية الوظيفية الجديدة وتحليل البناء الاجتماعي. مجلة التغير الاجتماعي، ع 1، 217 - 234.

عبيدات، ذوقان وآخرون. (2011). البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

العتيبي، طلال مشعل (2002): دور الضبط الأسري في وقاية الشباب من تعاطي المخدرات: دراسة مقارنة بين متعاطي المخدرات والأسوياء من الشباب بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

العتيبي، عبدالله بن عبدالمعين (2015): دور الرعاية اللاحقة في تأهيل مدمني المخدرات: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

عيسوي، عبدالرحمن. (1987). قاموس مصطلحات علم النفس الحديث والتربية، الدار الجامعية، بيروت.

الفالح، سليمان بن قاسم. (2010). جرائم المخدرات في المجتمع السعودي: دراسة استشرافية ورؤية في ضوء نظريات الضبط الاجتماعي. مجلة البحوث الأمنية، مج 19 ,ع 45 ، 201 - 247.

الفالح، ناصر بن محمد (2012): المعوقات الاجتماعية التي تحد من علاج المدمنين من وجهة نظر مدمني المخدرات بمجمع الأمل للصحة النفسية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات. (2016). الوقاية من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية. اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، المملكة العربية السعودية.

اللزام، سليمان بن علي. (2012). جريمة تعاطي المخدرات وعلاقتها بالبطالة: دراسة ميدانية على متعاطي المخدرات النزلاء بمستشفى الأمل بالرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

المالكي، خالد بن غرم الله. (2015). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمدمنين والمطبق عليهم عقوبة تكرار تعاطي المخدرات: دراسة ميدانية لمستشفيات الأمل في كل من الرياض وجدة والدمام. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

مضوي، محمد صلاح الدين محمد. (2017). اتجاهات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال ربع قرن: دراسة تحليلية لمجلة شؤون اجتماعية (1984-2008). مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 14، ع 1، 316-350.

المطيري، نوف بنت سعد. (2015). أبعاد الوعي الوقائي من مخاطر تعاطي المخدرات لدى طالبات جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن: دراسة مسحية على طالبات السنة التحضيرية في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بمدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ناصر، قاسيمي. (2022). قضايا اجتماعية معاصرة. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

النشاش، فاتن عطا الله خليل. (2012). واقع تعاطي المخدرات في المجتمع الأردني من منظور النوع الاجتماعي: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/39 وتاريخ 1426/7/8هـ.

النفيسة، عبدالرحمن بن عبدالعزيز. (2008). اتجاهات الشباب نحو تعاطي المخدرات وعوامل تكوينها دراسة تطبيقية على طلاب المرحلة الثانوية والمتوسطة بمحافظة المجمعة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

ويليمز، فرانك وميكتشين، مارلين. (1996). السلوك الإجرامي – النظريات. ترجمة عدلي السمري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

المراجع الأجنبية.

Fabrizio, Faggiano. (2008). School-based prevention for illicit drugs use: A systematic review, Availbleonline at Science Direct, Preventive Medicine, N 46, 385-396.

Farah, Rizkiana Novianti. (2016). Modul Sosiologi. Jakarta: Universitas Mercu Buana.

Friedman, et al. (2005). Gender differences in Criminality, Journal of the American Academy of Psychiatry & the law, V 33, N 2.

Hanlon, Thomas, E. (2005). Vulnerability of children of incarcerated addict mothers: Implications for preventive Intervention Children & Youth services Review, V 27, N 1.

Kelly, Sharon. (2009). Gender Differences Among In -and Out – of Treatment Opioid – Addicted Individuals. American Journal of Drug & Alcohol Abuse, V 35, N 1, 38-42.

دو